وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الاغواط –

كلية العلوم الانسانية والاسلامية والحضارة

قسم التاريخ

عنوان المذكرة:

مؤتمر الصلح وتدعياته على الجزائريين 1919-1939

مذكرة مقدمة من اجل نيل شهادة ماستر اكاديمي

تخصص : تاريخ معاصر

من اعداد الطالبة:

- رزاقي فاطنة

تحت اشراف الاستاذ:

د/ يزير محمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بن خليفة محمود	دكتور	رئيسا
يزير محمد	دكتور	مشرفا ومقررا
جفال عمر	دكتور	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2023

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات فالشكر له أولا وآخرا.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا الفاضل المشرف على هذا العمل الدكتور يزير محمد الذي تفضل بقبوله للإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا من نصحه وإرشاده حتى إتمامها.

والشكر موصولا لكل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتكبدهم عناء مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث.

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

إلى من تزال رعايته تغمرني وتسددني خطاي إلى الله عز وجل ومن بعده إلى من هدى عقول البشرية وأنار دربها بنور العلم والتدبر رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أنارت دربي و حصدت الأشواك عن طريقي وبها اكبر و عليها اعتمد و غمرتني بحنانها و حبها، إلى الشمعة التي تنير ظلمة حياتي والتي عرفت معها معنى الحياة و كرمها الله و جعل الجنة تحت أقدامها (أمي الغالية) أطال الله في عمرها و حفظها من كل شر.

إلى من كرمني الله به وجعلني احمل اسمه بكل فخر ابي

إلى أخي وزوجته وابنته تسنيم والى اخوتي محمد واحمد واختي مبـاركة والى صديقاتي و خاصة صديقتي اسمـاء

إلى كل أساتذة علوم الانسانية و الاسلامية والحضارة

إلى كل من ساعدني و لو بكلمة طيبة أو نصيحة

رزاقي فاطنة

مقدمة

لقد شهد العالم وابان القرن العشرين ابرز الاحداث العالميه الكبرى والتي لها الاثر الكبير الى يومنا هذا على المعموره عامه وعلى الجزائريين خاصه ومن بين احداث ايضا معاناه الجزائر والجزائريين من المستعمره الفرنسي الذي لا يخفى علينا ومن تهكته من حقوق اضطهاد ثقافي واجتماعي واقتصادي وفي فتره 1900 الى 1919 شهيده الجزائر حركه نضاليه قويه من اجل التحرر من الاستعمار الفرنسي فتشكلت منظمات وجمعيات سياسيه التي ساعد للمطالبه بالحقوق السياسيه والاجتماعيه وانتفاضات ومظاهرات واحتجاجات من اجل اخراج المستعمر بكل الطرق وجعل الامن والسلام في البلاد.

ومع نشوب الحرب الكونيه الاولى الممتده ما بين 1914 1918 والتي دارت احداثها في القاره الأوروبية المخلفه فيها دمار شاملا لكن انتهاءها تطلع بعض رجال سياسه في العالم الى اقامه فيلم عالمي يهدف الى تعزيز العلاقات الدوليه وفقا لاسس جديده تكون ميزته الدوام ومن بين هؤلاء القاده الامريكي ويلسون والفرنسي وكنتيجه لذلك لافشاء مبدا السلام العالمي وكانت تجاري ذلك قررت دول الكبرى عقد مؤتمر عرف بمؤتمر الصلح الذي يعد بادره جديده في تاريخ الدول العظمى لاول مره في تاريخها بهدف التغيير وحل النزاعات بطريقه عصريه وسنيه وضع حد لما عرفته الحرب المريره التي عاشها العالم فقد وضع مجموعه من اسس في هذه المؤتمر لابعاد تسبح الحرب والوصول وتجنيد العالم من حرب تؤدي الى الدمار الشامل في كل مجالات اقتصاديه سياسيه اجتماعيه وجعل العالم اكثر تطورا الجزائر ايضا من بين المشاركين في مؤتمر الصلح وطرحه مشاكله وجاء مؤتمر الصلح لاجراء حوار بين الجزائريين والفرنسيين لا ظهار ما فعلته فرنسا من سلب حقوقهم وتحقيق السلام ومن هنا جاء موضوعي حول مؤتمر الصلح وتداعياته على الجزائريين من 1919 الى 1939 .

اما اسباب اختيارنا للموضوع :

وجاء اختيارنا لهذا الموضوع مجموعه من الاسباب والدوافع اداه منها والموضوعيه الرغبه الشخصيه والميول ذاتي لدراسه التاريخ اوروبا المعاصر والتركيز على فتره 1900 الى 1939 مؤتمر الصلح وتداعياته على الجزائريين والاحداث والوقائع ويميز كيف جاء مؤتمر الصلح لتسويه الخلافات بين المتضررين وخاصه الجزائر مع اسراء رصيد المعرفي من خلال دراسه هذا الموضوع والوقوف على معاهدات ونتائج مؤتمر الصلح واستفاده الجزائر منه او مجرد اكدوبه ما موضوعيا تمثلت في محاولتنا لدراسه تاريخه على 100 حول نتائج الحرب العالميه الاولى المتمثله في مؤتمر الصلح مع تقصي تداعياته على القاره الاوروبيه الاشكاليه من خلال هذه الدراسه التي تعرضت فتره فتره ممتده من تاريخ اوروبا المعاصره تتعلق باهم وتتعلق باهم حدث تاريخي وانعقاد مؤتمر الصلح لتسويه خلافات بين المتضررين لابعاد بشبح الحرب ومنه ومنه نطرح تساءل الاتي الى اي مدى يمكن اعتبار التسويات الدوليه والجزائر وفرنسا نتيجه حتميه لقرارات مؤتمر الصلح الى اي حد نجح مؤتمر الصلح في تنظيم العلاقات واقرار السلام دائم بين الدول الكبرى هل نجح مؤتمر الصلح في تسويه ما فعلته فرنسا بالجزائر.

وللاجابة على هذه الاشكالية وضعنا جملة من التساؤلات وهي :

- ما هي اوضاع الجزائر قبل المؤتمر ؟
- ما هي ظروف واسباب انعقاد المؤتمر الصلح ؟

منهجية الدراسة :

ان طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المتبع خاصة في مجال الدراسات التاريخية لذلك تطلبت الدراسة استخدام المنهج التاريخي من خلال المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الاداة ومحاولة اعطاء تحليل مناسب لها ، قصد الوصول إلى خلاصة .

عرض خطة البحث :

- ولمعالجة الاشكال اتبعنا خطة بحث متكونة من مقدمة وثلاث فصول ، وخاتمة اضافة الى مموعة من الملاحق التي ساعدت في اثراء بحثنا والموضحة في المتن وقد أوردت في الفصل الاول برزت اوضاع الجزائر : **اقتصاد السياسة الاجتاعية والثقافية و المدنية** ، والفصل الثاني جاء بعنوان : ظروف واسباب انعقاد مؤتمر الصلح وقسمناه الى ثلاث نقاط نهاية الحرب العالمية (ظروف انعقاده – نتائج ومعاهدات مؤتمر الصلح واهم ما طرأ فيها من نتائج ومعاهدات مؤتمر الصلح واهم ما طرأ فيها من نتائج ومعاهدات بين الدول الكبرى والمتضررة منها اما الفصل الثالث بعنوان تأثير مؤتمر الصلح على الجزائريين وفيه ، مشاركة الوفد الجزائري في مؤتمر الصلح واهم ما ذكر فيها من نتائج ومعاهدات مؤتمر الصلح واهم ما طرأ فيها من نتائج ومعاهدات بين الدول الكبرى والمتضررة منها أما الفصل الثالث : يتضمن او بعنوان **تأثير مؤتمر الصلح على الجزائريين وفيه ، مشاركة الوفد الجزائري مؤتمر الصلح وردة فعل فرنسا على المشاركة الجزائر في المؤتمر** واتممنا موضوع البحث بخاتمة شملت إجابات على الإشكاليات المطروحة واهم ما توصلنا إليه من نتائج من خلال تتبعنا لأوضاع الجزائر قبل المؤتمر وبعد المؤتمر "الصلح" دعم بحثنا لمجموعة من الملاحق مشير لها في البحث.

أهم المصادر والمراجع :

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع التي حاولنا التوفيق بينها حسب تناولها موضوع وتقتصر على ذكر بعضها :

- فرحات عباس ، احمد الخطيب ، يحي بوعزيز ، أحمد توفيق المدني ، عبد العزيز الثعالبي.
- ومبادئ ولسن الأربع عشر :

- وتاريخ أوربا والولايات المتحدة الامريكية 1914-1945 المؤلف عبد الحميد زوزو وتاريخ أوربا في القرنيني التاسع عشر والعشرين 1879-195 هذه القيمة افادتنا كثيرا في ترتيب وبناء أفكار ومن خلال تطرقهم لفترة زمنية كبيرة من تاريخ أوربا ، خاصة وانما تحتوي على شرح وتحليل لبعض النصوص خلال الحرب العالمية الأولى ومؤتمر الصلح .

- **الصعوبات** :

فيما يخص الصعوبات لقد واجهتني جملة من الصعوبات والتي لا يخلوا منها أي بحث اكاديمي في نقص وقلة المراجع خاصة وصعوبات التحكم في المادة العلمية لتراكمها وضيق الوقت .

وفي الأخير نتوجه بشكرنا لكل من أمد لنا يد العون سواء من قريب او بعيد .

الفصل الأول:

أوضاع الجزائر قبل مؤتمر الصلح

تمهيد

في القرن19قامت الدول الأوروبية الكبرى بجهد كبير للحفاظ على توازن القوى في جميع أنحاء أوروبا مما أدى إلى وجود شبكة معقدة من التحالفات السياسية والعسكرية في جميع أنحاء القارة بحلول عام 1900. بدأ كل ذلك في عام 1815 تحت مسمى التحالف المقدسبين بروسيا وروسيا والنمسافي أكتوبر من عام 1873 قام المستشار الألماني أوتو فونبسمارك بالتفاوض مع الأباطرة الثلاث الإمبراطورية النمساوية المجرية، ملك الإمبراطورية وملك الإمبراطورية الروسيةولكن هذا الاتفاق قد فشل بسبب أن الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية الروسية لم تتفقا على سياسة البلقان، مما أدى إلى تحالف الإمبراطورية النمساوية المجرية والألمانية عام 1879 في تحالف سُمي التحالف المزدوج واعتبر ذلك وسيلة لمواجهة النفوذ الروسي في البلقان حيث واصلت الدولة العثمانية بالضعف.مواطنو سراييفو يقرؤون ملصق إعلان ضم الإمبراطورية النمساوية المجرية البوسنة لإمبراطوريتها في عام 1908.في سنة 1882 توسع هذا التحالف بعدما انضمت إيطاليا إليه وأصبح بذلك تحالفا.

كان بسمارك يحاول جعل روسيا مع ألمانيا حتى يمنع حصول قتال في الجبهتين الفرنسية والروسية. حينما تُوِّج فيلهيلم الثاني قيصرًا لألمانيا اضطر بسمارك للتقاعد ونظام التحالفات الذي عمل لأجله قد أُلغي تدريجيًا. فعلى سبيل المثال لم يُجدد القيصر معاهدة إعادة التأمين مع روسيا في عام 1890. بعد سنتين وُقِّعالتحالف الفرنسي الروسي لمواجهة قوة التحالف الثلاثي. في عام 1904 وقعت بريطانيا عدة اتفاقيات من بينها الحلف الودي مع فرنسا وفي عام 1907 وقَّعت بريطانيا وروسي الحلف الأنجلو الروسيفي حين أن هذه الاتفاقيات لم تحالف بريطانيا رسميًّا مع فرنسا وروسيا، ولكنها جعلت دخول بريطانيا للأراضي الفرنسية أو الروسية في المستقبل ممكنًا وأصبح يُعرف بالوفاق الثلاثي.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية ،الإقتصادية والإجتماعية

المطلب الأول: الوضع السياسي

كانت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال سنة 1830 م تهدف إلى ثالثة أشياء بوجه الخصوص:

- جعل الجزائر مدينة فرنسية بكل ما يعني ذلك من إبعاد.
- طمس التاريخي والشخصية الوطنية وازالتها من الاعتبار
- قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر واستخدام كل الأساليب والوسائل للوصول إلى ذلك الهدف[1].

وهكذا نجد أن الحكومة الفرنسية قد أصدرت قرارها المشهور في 22 جويلية 1834،والذي يقضي بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا أي أن الجزائر ارض فرنسية وأنشأت لذلك منصب الحاكم العام لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية واتبع هذا القرار بتصريح فيما بعد مع منتصف القرن العشرين هو دستور 1947 الذي ينص على أن الجزائر جزء مكمل لفرنسا، ومن ناحية أخرى أكدت السلطات الاستعمارية دعمها المادي والمعنوي للمعمرين بهدف استقرارهم في هذه الأرض الشاغرة، وقدمت لهم جميع الامتيازات والتحفيزات لذلك[2].

فقد شهدت الجزائر منذ الاحتلال إلى بداية مطلع القرن العشرين هجرة استيطانية أوروبية واسعة وصفها المؤرخ الغربي شارل أندري جوليان بقوله :"بعد دخول الجيش الفرنسي للجزائر أنزلت السفن

---

[1] أبو القاسم سعد الله, **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**, الجزء الثاني, الطبعة الثانية, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1998, ص89.

[2] يحي بوعزيز, **سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية (1830_1954)**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1985, ص 24.

القادمة من مرسيليا واسبانيا وايطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيينلا ضمير لهم مولعين بحب الدراهم، فانتشروا في البلاد الجزائرية كالبلاد المستطير متكالبين على بيع العقارات وشرائها لا يهمهم إلاالأرباح الطائلة[1] "، حيث بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر عام 1832 حوالي 25 ألف نسمة منهم 2500 مستوطن، وقد أدى تشجيع حركة الهجرة الاستيطانية التي كان يقودها بصورة رئيسية الجنرال بيجو إلى تأسيس مراكز استعمارية على السواحل مثل وهران، عنابة، سكيكدة[2].

وفي عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870م، وفي ظل سياسة الامتيازات فقد بقيت هجرة للأوروبيين إلى الجزائر مستمرة، إذ بلغ عدد المستوطنين خلال 1866م حوالي مائتين ألف مستوطن، وخلال الجمهورية الفرنسية الثالثة1870_1914م زادت حركت الهجرة إلى الجزائر بصفة لا تطاق فوصل عدد الأوروبيين عام 1876 إلى 344 ألف منهم189ألف فرنسي، واخذ يتضاعف بصفة كبيرة خلال الربع الأول من القرن العشرين، وخلال هذه الفترة أصدرت القوات الفرنسية مرسوم كريميواCremieusفي 24 أكتوبر 1870 الذي يقضي بتمتع اليهود بالجنسية الفرنسية،وفي عام 1899م صدر قانون التجنيس التلقائي الذي يجعل من أبناء الأجانب المولودين بالجزائر فرنسيين تلقائيا رغما عنهم[3].

والى جانب هذه القرارات سنت الإدارة الفرنسية قوانين أخرى أهمها: قانون الإدماج Assimilationالذي يعني في قاموس السياسة الفرنسية إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها مقاطعة من مقاطعاتها وقد شرع في تطبيق هذه السياسة بعد مرسوم جوان 1870م، حيث قسمت الجزائر إلى

---

[1] فرحات عباس, ليل الاستعمار, **حرب الجزائر وثورتها**, ترجمة: أبو بكر رحال, مطبعة فضالة, المحمدية, المغرب, د, ت , ص95.

[2] أحمد الخطيب, **حزب الشعب الجزائري**, جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي, ج1, الجزائر, 1985, ص23.

[3] فرحات عباس, المصدر السابق, ص95_96.

ثلاث ولايات في الشمال الجزائر، قسنطينة، وهران، وكانت كلها تابعة لوزارة الداخلية الفرنسية، وقد تعززت بالقوانين الاستثنائية الفرنسية بقانون الأهاليle codelindegenat الذي صدر سنة 1881م، في عهد الحاكم العام ألبرت، ودعم سنة 1886 في عهد تيرمان (1882-1891م) ومن خلاله أعطيت للسلطات الاستعمارية صلاحيات استثنائية مما كرس المزيد من الهيمنة على الجزائريين العزل[1].

كما تهدف هذه القوانين إلى منح المسؤولين المدنيين بعض السلطات لفرض عقوبات على الأهالي وخاصة على القبائل الثائرة واستمرت الإدارةالاستعمارية تعمل بها حتى عام 1930م، حيث تم إلغائها نظريا فقط ليبقى العمل بها سرا حتى عام 1954[2].

ونجد أيضا أن الجزائريين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية ومجردين بشكل سافر من ممتلكاتهم وفي المقابل نجد أن المعمرين يتمتعون بجميع الحقوق المادية والمعنوية، وقد عملوا مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من إقناع الحكومة الفرنسية بإعطاء الجزائريين نوعا من الحرية في تسيير شؤونها بنفسها بسبب اختلاف الوضعية الداخلية لسكان الجزائر عن وضعية سكان فرنسا[3]، وفعلا فقد كان لسكان الجزائر ميزانية خاصة مستقلة ابتداء من سنة 1900م يسيرها المجلس المال الذي انشأ سنة 1889م، وأصبح الحاكم العام هو الذي يتخذ القرار النهائي لتنفيذ مقترحات المجلس المالي مما زاد

---

[1] عبد المجيد بن عدة, **مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي**, (رسالة ماجستير), كلية الأداب والعلوم الإنسانية, قسم التاريخ, جامعة الجزائر, 1993, ص 10.

[2] يحي بوعزيز, **المصدر السابق**, ص 41_ص42.

[3] صلاح العقاد, المغرب العربي **دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر الجزائر**, تونس, المغرب الأقصى, مكتبة الأنكلوا المصرية, القاهرة, د ت, ص 190.

من قوة المعمرين في التحكم بمصير الشعب الجزائري والهيمنة على الميزانية التي تعد الركن الأساسي في تسيير نظام الدولة[1].

وعلى اثر هذه السياسة الفرنسية على الجزائر والترسانة من القوانين الاستثنائية والزجرية في بروز ردود أفعال مختلفة، من مقاومة مسلحة ومقاومة سياسية، إذ عاشت الجزائر خلال العقد الأول من القرن العشرين فترة غنية بالإحداث السياسية الداخلية، كان لها الأثر الكبير في نمو الوعي الوطني عند الجزائريين وتبلورها في شكل مقاومة وطنية[2].

ظهرت في بلدان المشرق العربي فكرة القوسية العربية في صورتها البسيطة وقد مرت الحركة العربية في تطورها التاريخي بدورين أساسيين الأول بدا في عام 1 إلى 1911 أما الثاني بدا في عام 1911 إلى غاية الحرب العالمية الأولى، وفي المرحلة الأولى كان زعماء الحركة يناضلون باسم الحركة التركية القومية التي ازدهرت في عصر السلطان عبد الحميد الثاني وهذا التقارب بين الحركتين كان نتيجة قواسم مشتركة وراء هذا الوفاق وقد نشء المثقفون العرب من خلال الصحف والجمعيات حملة تنديد ضد استبداد عبد الحميد الثاني.

وهذا التأثر يعود إلى نشاط الأتراك الواسع في البلاد العربية وانظم العرب في جمعية الاتحاد والتر في نفس المنوال الذي ساد عليه الأتراك فظهرت حرب العربية الفتاة وهو مشابه لحرب تركيا الفتاة، أما في المرحلة الثانية فقد بدأت الحركة العربية تتخذ لنفسها طريقا سياسيا آخر ورأي مغاير للحركة القومية التركية، ولعبت سياسة الاتحادين دوراً هاما في تغيير مواقف الحركة العربية ، إلا أن العلاقات الطيبة لم تستمر طويلا لأن السياسة التي سارت عليها جمعية الاتحاد والترقي هزت التحالف بين العرب والأتراك واضطر ساسة العرب إلى تغيير مناهجهم وطرقهم على ضوء الأحداث فقد كشف رجال تركيا الفتاة

[1] فرحات عباس, **المصدر السابق**, ص 107.

[2] أبو القاسم سعد الله, **الحركة الوطنية الجزائرية 1900_1830**, ج1, ط1, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1992, ص 107.

القناة القناع عن وجوههم واظهرا نواياهم المتمثلة في تمجيد العنصر التركي وذلك بإشباع سياسة التتريك ، وعملوا على فرض اللغة التركية.

في كل المجالات ومن جهة أخرى قام الاتحاديون بتوجيه الانتخابات للبرلمان العثماني بشكل يضمن انتخاب الأكثرية الساحقة من مرشحيهم ووزعوا المناطق الانتخابية بطريقة ترجح كفة العنصر التركي على كافة الأجناس الأخرى وبذلك استاء الساسة العرب لأن الولايات العربية لم تكن ممثلة تمثيلا حقيقياً في البرلمان العثماني.

وما ميز الحركة العربية قبل الحرب العالمية الأولى هو تمركزها في مجال عربي ضيق فكانت في بلاد الشام والعراق ولم يكن اليمن فيها الذي ظل تابع للعثمانيين، ما في ذلك الحجاز فلم ينظم الشريف حسين إلى الحركة إلا بعد قيام الحرب العالمية الأولى.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي

فقدت أوروبا في السنوات الأربع من عمر الحرب أعز ما تملك من المقومات الاقتصادية، كونها فقدت أكثر من 8 ملايين إنسان في سن العمل، مما أدى الى افتقار اليد العاملة وكذا الخراب الذي عم المدن والأرياف وتحطم المصانع والمعامل والأراضي الصالحة للزراعة بسبب العمليات الحربية والنقص في شبكات النقل البري، وتحطم السكك الحديدية[1]، قد مست هذه الخسائر كل من بلجيكا ولوكسنبورغ وفرنسا اكثر من غيرها ثم ايطاليا وروسيا الأوروبية ففي فرنسا نسف ما يزيد عن 20 الف مسكن وتحولت حوالي 3 ملايين هكتار من أراضيها الفلاحية الى اراضي غير صالحة للزراعة، وذلك من شدة القصف المدفعي، حيث شهدت انخفاض في مناجمها وكذا انتاج الحديد الى 40٪وانتاج الفحم على

[1] إسماعيل نوري الربيعي, **تاريخ أوروبا السياسي والمعاصر**, ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع, الأردن, 2002, ص 72.

مستوى الصفر تقريبا[1]، أما بريطانيا فقد لجأت الى استدانة مبالغ مالية جسيمة من أجل ادامة مجهودها الحربي، إلا ان القوة الصناعية بقيت على حالها، لكنها فقدت جزءا من أسطولها[2] التجاري وتضررت رومانيا وصربيا من الاحتلالالألماني المباشر طيلة سنوات الحرب ، أما روسيا فقد تضررت كثيرا خاصة في بنيتها الداخلية بسبب الحرب الأهلية وفي المقابل نلاحظ ان المانيا قد احتفظت ب 90٪من معداتها الصناعية، حيث وجد 10%منها في الأقاليم التي ستحرم منها خلال معاهدة الصلح نتيجة لتطبيقها لمبادئ ويلسن[3]، لكنها فقدت أسطولها التجاري واستثمارات برؤوس أموالها في الخارج[4].

نتيجة لمآسي الحرب والمشكلاتالاقتصادية، حدثت اضرابات وقلاقل في الدول الأوروبية التي خرجت منتصرة من الحرب، فقد شهدت المصانع الروسية انقلابا واسعا على النظام السياسي القائم في مارس 1917،وانتهز الكثير من العمال في الدو ل الأخرى المتحاربة هذه الثورة كإشارة لتقديم شكاويهم حيث شهدت بريطانيا اضرابات عمالية عديدة أهمها اضراب عمال المناجم 1919 الذي اضطر بالحكومة البريطانية الاستعانة بالجيش لإنهائها وشهدت فرنسا في 1917 موجة اضرابات عمالية بسبب ارتفاع الأسعار ورغبتهم في وضع حد للحرب، اما في الولايات المتحدة الأمريكية تمكن الأمريكيون بفضل الرخاء الاقتصادي، وتمتع العمال الأمريكيونبالازدهار ووفرة فرص العمل والاجورحيث سيطروا على المعامل والمصانع[5].

---

[1] عبد الحميد زوزو، **تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914_1945** محاضرات ونصوص, (د, ط), دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر, د, ت, ص 75.

[2] **المرجع نفسه**, ص 75

[3] ينظر: **الملحق رقم**: 01

[4] جلال يحي, **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر**, ج3, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, د, ت, ص119.

[5] نيل م. هايمان, **الحرب العالمية الأولى**, ط1, تر: حسن عويضة, هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة, أبو ظبي, د, ت, ص 239_ص240.

أما فيما يتعلق بالتغييرات السياسية فقد شهد انتهاء الحرب تغيرا جذريا، عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، وذلك باختفاء الاسرات العسكرية الحاكمة في أربع امبراطوريات وهي: أسرة الهابسرج في النمسا والمجر والهوهنرلون في ألمانيا وورومانوف في روسيا ولا عثمان في تركيا[1]، وأدى سقوط هذه الإمبراطوريات الى ايجاد أقطار جديدة حيثتكون من ارض النمسا –المجر قبل الحرب جمهوريات النمسا- المجر وتشيكوسلوفاكيا وأجزاء من ايطاليا وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا، تنازلت روسيا وألمانيا عن أراضي لبولندا وفنلندا، وحصلت دول البلطيق الثالث، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا على استقلالها من روسيا، وتكونت تركيا من باقي الإمبراطورية العثمانية، وفرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان والانتداب البريطاني على العراق وفلسطين[2].

كما شهدت انتهاء الحرب تحول روسيا القيصرية الى الشيوعية ونفض ايديها من تراب العصر الاستعماريبإذاعتها نصوص المعاهدات والاتفاقاتالاستعمارية التي عقدتها مع بريطانيا وفرنسا قبل ثورة اكتوبر1917[3]، وفي المانيا انفجرت ثورة برلين في 8 نوفمبر1918ونودي بالجمهورية في 9 نوفمبر 1918،لقد اجبر الإمبراطور "وليم الثاني"، على التنازل عن العرش وقامت في البلاد حكومة ائتلافية تزعمها "أبيرت" الزعيم المعتدل الحزب الاشتراكيالديمقراطي، وفي المجر (هنغاريا) قامت ثورة مختلفة، فبعد الهزيمة في الحرب تنازل الإمبراطور "شارل" عن العرش واعلنت الجمهورية في البلاد برئاسة "ميشيل كاروني" زعيم الحزب الليبيرالي المعارض، إلا أن الشيوعيين تمكنوا من الاستلاء عن السلطة في مارس 1919،وتولى الحكم زعيمهم "بيالكون" وقد قامت حكومته وسائل الإنتاج والملكيات الكبيرة والمتوسطة وأسندت ادارتها الى الاشتراكية وقد رفضت دول الحلفاء بالاعتراف بحكومة بيالكون

---

[1] عبد العظيم رمضان, **تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الى الحرب الباردة**, }2, الهيئة المصرية العامة, د, م, د, ت, ص 309.

[2] زين العابدين شمس الدين نجم, **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, 2012, ص 490.

[3] عبد العظيم رمضان, , **المرجع السابق**, ص 309.

فانتهزت رومانيا الفرصة فهاجمت المجر وزحفت نحو عاصمة بوداست وسقطت حكومة بيالكون وانتقلت السلطة الى "الأرشيدوق جوزيف"[1].

وقعت روسيا مع ألمانيا معاهدة براست ليتوفاسك في 3 مارس 1918،التي نصت على تنازل البلاشفة من دويلات البلطيق وفنلندا وبولندا والجلاء على اوكرانيا، ثم خرجت من الحرب بعد أن خسرت مساحات شاسعة من أراضيها والأراضي التي كانت تسيطر عليها[2] وكان لتوقيع هذه المعاهدة أثر سيئ على الحلفاء، ففي الوقت الذي دخلت في الولايات المتحدة الأمريكية خرجت روسيا من صفوفهم، وفي 18 جانفي 1918 حدد الرئيس الأمريكي ويلسن في رسالته الى مجلس الشيوخ الأمريكي أهداف الواليات المتحدة الأمريكية القرار السالم في المستقبل والمتمثل في المبادئ 14،وبعد الهجوم على ألمانيا، اقتنعت هذه الأخيرة بأن الحرب ستكون لصالح الحلفاء وما عليها إلا ان تستسلم، فتقدمت في أكتوبر 1819 الى الرئيس الأمريكي ويلسن تطلب اليه السعي لعقد مؤتمر الصلح على أساس النقاط 14،وفي الساعة الحادي عشر من صباح 11 نوفمبر 1918 وقعت ألمانيا الهدنة مع ممثلي الحلفاء بغابة كوبين ووافقوا على عدة شروط أهمها: جلاء الجنود الألمانخلال15 يوم من جميع الأراضي التي يحتلونها في بلجيكا ، فرنسا، لوكسمبورغ، الالزاس مع الغاءمعاهدتي برست- ليتوفسك وبوخارست اللتين عقدتهما ألمانيا مع روسيا ورومانيا[3].

ومع حلول سنة 1919 التي تعد أولى سنوات السلم والسلام، التي أعقبت حرب شهدتها البشرية في تاريخها وفيها عقد مؤتمر الصلح جلساته في فرساي بفرنسا، لإعادة رسم خريطة العالم بعد الحرب، كل هذه الأحداث والتطورات في العلاقات الدولية.

---

[1] فراس البيطار, **الموسوعة السياسية العسكرية**, دار أسامة للنشر والتوزيع, عمان, د, ت, ص 339.

[2] عمر عبد العزيز عمر, **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815_1919)**, د, ط, دار المعرفة الجامعية, د, م, 2000, ص265.

[3] عبد العزيز عمر, **المرجع نفسه**, ص269.

إن الإدارة الفرنسية الموجودة بالجزائر لم تنصب في بداية أمرها على الهياكل الاقتصادية هذا إذا استثنينا نهب لمدخرات الجزائريين التي كانت موجودة في الخزينة العمومية، وكذلك نهب أموال الجزائريين الخاصة، لكن بعد الحرب مع الأمير عبد القادر عمدت السلطات الفرنسية العسكرية بضرورة حجز الأراضي الشاسعة وتوطين المهاجرين الأوروبيين في الجزائر، كما توالت العديد من الأزماتالاقتصادية على الجزائر[1]خلال عملية الإبادة الجماعية والجفاف وانتشار الأوبئةوالأمراض والقوانين الجائرة التي سنها الاستعمار الفرنسي لخدمة مصالحه الخاصة ولحماية ممتلكاته التي تم سلبها من الجزائريين العزل، وبهدف تعزيز قيمة مصادرة الأراضي اصدر مجلس الشيوخ الفرنسي قانون سيناتوس كونسلت سنة 1863م، وقانون فاريي 1872م[2] ، وأخطرها قانون الأهالي الذي أصدرته فرنسا بعد ثورة المقراني وهدفه إرهاب الشعب الجزائري من جهة وتفقيره وتجريده من أراضيه وممتلكاته من جهة أخرى، حيث تقدر مساحة الأراضي التي صادرها الاستعمار الفرنسي بعد ثور المقراني مباشرة 453000 هكتار كعقاب للقبائل التي شاركت في الثورة مع المقراني، كما تم تهجير سكانها وطردهم من أراضيهم الى أماكن أخرى واحلال مكنها بالمهاجرين الأوربيين بعد ان تم هدم نصف القبائل الصغرى وهجر سكانها وعوضوهم بمستوطنين جاء بهم الإستدمار الفرنسي من منطقة الألزاس واللورين ومنحهم أراضي الجزائريين[3] ، وعلى اثر ذلك تكونت طبقة بورجوازية استيطانية في المدن واللاتيفونديا في الريف اكتسبوا ثروة هامة من نهب ممتلكات الجزائريين[4].

---

[1] صالح فركوس, **الملخص في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين (814 ق م , 1962م)**, دار العلوم للنشر والتوزيع, عنابة, الجزائر, 2002, ص 210.

[2] عز الدين معزة, **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية, ومرحلة الاستقلال(1889_ 1985)**_, مذكرة ماجستير كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة منتوري قسنطينة, قسم التاريخ, 2005, ص10

[3] كارل بروكلمان, **تاريخ الشعوب الاسلامية**, ترجمة: نية أمين فارس ومنير البعلبكي, ط5, دار العلم للملايين, بيروت, لبنان, 1968, ص629.

[4] عبد الكريم بوصفصاف, **الفكر العربي الحديث محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا**, دار الهدى الجزائر, ص 27.

ومنه إن جميع القوانين التي سنها الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت كلها في خدمة المستوطنين الأوروبيين على وجه العموم والفرنسيين على وجه الخصوص وبذلك أصبحت الجزائر مرتبطة اقتصاديا بفرنسا بعد أن استولى المحتلون على كافة الهياكل ومصادر الثروات الجزائر من فالحة، وزراعة، وصناعة استخراجية وتجارة.

أ)_ الزراعة:

إن النشاط الاقتصادي السائد في الجزائر هو الزراعة بمختلف فروعها من زراعة الحبوب والأشجار المثمرة، وتربية المواشي، الصناعة التحويلية الناتجة عن الزراعة من طحن الحبوب، الدباغة، عصر الزيتون، والطرق الزراعية التي كانت متبعة في الجزائر طرق تقليدية منذ القديم وأدواتها بسيطة تتمثل في المحراث المزود بالسكة المصنوعة من الحديد المحلية والذي تجره الحيوانات مثل الحمار أو الثور، كما يستعمل روث الحيوانات في تخصيب التربة في شكل سماد، وكان حصاد الحبوب أداته المنجل، أما الأراضي الزراعية المروية فهي قليلة جدا، والفلاحون لا يزرعون إلا جزءا من أراضيهم والباقي تترك بورا. في المقابل هذا اعتمدت السلطات الفرنسية على اقتصاد عصري "الثنائية الاقتصادية " أي بدائي وعصري معا، أما فيما يخص تربية الحيوانات لاسيما الغنم على وجه الخصوص كان هو الإنتاج الحيواني الأساسي في الجزائر حيث قدرت السلطات الفرنسية ثروة الجزائر من الغنم عند الاحتلال ما يقارب ثمانية ماليين رأس مضاف إليها ثروة هامة من الخيل والبقر والجمل والماعز بينما ال يتجاوز عدد السكان ثالثة ماليين نسمة، هذه الثروة الحيوانية وفرت غذاء رخيصا في متناول الجميع[1].

غير أن السلطات الفرنسية عمدت على هدم هذه الأسس وعمد المستوطنين إلى الزراعة بعض المنتوجات الزراعية التي م يكن الفالح الجزائري يزرعها مثل زراعة الكروم في المناطق الساحلية الخصبة وبالخصوص بعد أن قامت فرنسا بنقل زراعة الكروم إلى الجزائر بعد تعرض كرومها لمرض فيلوكسيريا

[1] إسماعيل العربي, **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر, د, ت , صف ص24_ص25.

سنة 1880م، وأصبحت الإدارة الفرنسية تشجع المستوطنين على ضرورة زراعة الكروم بهدف إنتاج حاجياتها من الخمور، ففي الثلث الأول من القرن 20 بلغت المساحة التي تغطيها الكروم400 الف هكتار من الأراضي الخصبة وأهملت زراعة الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين، ونتيجة لتطور زراعة الكروم وزيادة إنتاجها عمدت على بناء مصانع ضخمة لصناعة الخمور، بحيث بلغ إنتاج الجزائر من الخمور سنة 1904 حوالي 19300000 هكتار في المقابل انخفاض إنتاج الحبوب عما كان عليه سابقا بنسبة 20%[1].

ومنه أن هذا الاختلاف الرهيب في الغذاء الأساسي للجزائريين والمتمثل في الحبوب يعود إلى عدة عوامل كثيرة كان الاستعمار الفرنسي هو المتسبب الرئيسي فيها، حيث استولى على الأراضي الخصبة وزرعها كروم وطرد الجزائريين إلى الأراضي البور والأقل خصوبة ولم يقدم لهم أية مساعدات مالية أو تقنية بهدف تفقير وتجويع الجزائريين (الأهالي) والقضاء ليهم، وكان من نتيجة هذا الانخفاض في الإنتاج للحبوب مطلع القرن العشرين والذي تزامن مع بداية التزايد السكاني في الجزائر إلى حدوث اختلال بين الغذاء والسكان فنتج عنه ظهور المجاعة في الجزائر في سنوات:1920-1922_1924[2].

وهكذا نجد أن النشاط الفلاحي بالجزائر قد تقهقر كثيرا، حيث لم يعرف نمو في الإنتاج فقد كان إنتاجهم للحبوب عامي1901إلى 1910 يقدر ب 19 مليون قنطار ثم نزل إلى 16 مليون قنطار بين عامي 1921 إلى 1930 ونفس الشيء يقال عن الماشية وخاصة الأغنام التي انخفضت كثيرا، فقبل عام 1910 م كانت تقدر ب 9 ملايين رأس فتراجعت إلى 5 ملايين رأس سنة 1914 وتعليل هذا التقهقر يرجع سببه إلى سياسة الإدارة الفرنسية التي لم تعطي أهمية كبيرة للفالح الجزائري

[1] إسماعيل العربي, **المرجع السابق**, ص25ص26.

[2] عبد الكريم بوصفصاف, **المرجع السابق**, 30

المسلم وأهملته بل طردته إلى مناطق أخرى فقيرة بور، وكذا عدم تقديم له المساعدات المالية والتقنية اللازمة نتج عن إثرها زيادة عدد الفقراء في الأرياف وظهور ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن الجزائرية والى فرنسا بحثا عن العمل[1].

ب)_ الصناعة

وبجانب مأساة الأراضي الزراعية ومصادرة أمالك الجزائريين لصالح المعمرين، عمدت أيضا السلطات الفرنسية على قتل الصناعة المحلية أو الوطنية التي كانت تزخر بها الجزائر قبل الاستعمار، فعمد الاستعمار الفرنسي على مضايقة لصناعات اليدوية وخاصة صناعة النحاس، الفضة، الذهب، الجلد، الحياكة، الصناعة الحربية والبحرية التي شهد لها المؤرخون الأجانب على ازدهار ها وجودتها[2]، وهكذا نجد أن الإدارة الفرنسية لم تنقل الثورة الصناعية التي عرفتها فرنسا بعد منتصف القرن 18 إلى الجزائر ألنها كانت ترى أن ذلك سيؤدي إلى إخراج المجتمع الجزائري من العصور الوسطى وأنهم سيطلبون باستقلالهم عن فرنسا لذلك حرم الجزائريين من كل حركة صناعية بعد أن كانت الجزائر تصدر صناعاتها الوطنية من المنتوجات الفلاحية والصناعات التقليدية إلى جميع الأقطار العربية والأجنبية قبل الاستعمار الفرنسي لها[3].

وعلى اثر هذا نجد أن المستوطنين قد سيطروا على 65,28 بالمائة من قطاع الصناعة الذي يخدم مصالحهم الخاصة وعلى 57 بالمائة في القطاع التجاري، وهذه الصناعة قد مكنتهم من احتكار

---

[1] شارل روبير أجيرون, **تاريخ الجزائر المعاصر**, ترجمة: عيسى عصفور, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1982, ص 124_127.

[2] محمد الأمين بلغيث, **الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي الى المؤتمر**, دار كتاب الغد, الجزائر, 2007, ص 67.

[3] لوسات فلنزي, **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790_1830**, ترجمة: حمدي الساحلي, سراس للنشر والتوزيع, تونس, 1994, ص69.

التجارة الداخلية والخارجية، ولذلك اعتقد فرحات عباس بان الاستعمار قوة جبارة قادرة على إلحاق الأذى بالمستضعفين وسلبهم مصدر رزقهم، وجعل همهم كله هو البحث عن الخبز ال غير، ففي نظره أن قوة الاستعمار الجبارة تفتقر إلى الروح فهو كالجسم الضخم بدون روح، فرض نفسه بالقوة العسكرية فهو لم يأتي إلى الجزائر إلا من اجل إشباع حاجياته المادية عن طريق النهب والسلب والقتل.

ومنه إن السياسة الاقتصادية التي دأبت فرنسا على انتهاجها في الجزائر منذ 1871 م، قد حققت أهدافها إلى درجة أن الجزائريين أصبحوا يعيشون شبه مجاعة في سنة 1912 م، ففي تلك السنة وقع جفاف في فصل الربيع وانخفض محصول الشعير من 4726809 قنطار في سنة 1911م إلى 2686344 قنطار سنة 1912م، كما انخفض محصول القمح من 3 قنطار سنة 1911م إلى 2197567 في سنة 1912م، ويعني هذا انخفاض محصول الشعير بنسبة 44 بالمائة والقمح بنسبة 41 بالمائة، كما إن الضرائب العربية قد ارتفعت في الفترة الممتدة من سنة 1900 إلى سنة 1914م بنسبة بالمائة لضريبة اللازمة و 11 بالمائة لضريبة الزكاة[1].

والجدير بالذكر إن هذه السياسة الاقتصادية ليست بجديدة على الاستعمار الفرنسي بل ذهب إلى ابعد من ذلك حين انتزع الأراضي ونهبها من المواطنين وتقديمها للمعمرين بهدف قهر و تفقير الشعب الجزائري وتجويعه[2].

[1] عمار بوحوش, **المرجع السابق**, ص 208.

[2] عبد المجيد خلوف, "**الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة**", مجلة الجيش, العدد165, الجزائر, ديسمبر 1975, ص 11.

المطلب الثالث: الوضع الإجتماعي

ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية بعدما استعملت السلطات الاستعمارية كل الأساليب الدنيئة من اجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصاديةوالاجتماعية التي وجدتها في الجزائر، وتوجيهها لخدمة المصالح الفرنسية والأوروبية سعيا منها لتحقيق مشروعها الاستيطاني.

وقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من طوائف اجتماعية التالية:

- الجزائريون : يتكونون من العرب والقبائل والشاوية والاباضيون، ويكونون 99 بالمائة من مجموع سكان الجزائر، وقد وحد الإسلام والتاريخ بين هذه العناصر المختلفة فعاشت في انسجام كبير تحت ظل الإسلام وحضارته.
- الأتراك
- المسيحيون
- اليهود

وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة ال تمثل سوى 1 بالمائة من نسبة السكان، ورغم اختلافها العرقي والديني إلا أنها عاشت في انسجام وتعايش دائم، حيث كان المجتمع الجزائري ذوا طبيعة مرنة يقبل التعايش رغم الاختلافات الدينية والعرقية في امن وهدوء تام[1]، وهذا ما حاول الاستعمار زعزعته بسياسة فرق تسد الأنهلا يخدم أغراضه الخبيثة واوجد لذلك طرق ووسائل وأساليب دنيئة ضرب استقرار وامن الاجتماعي بين العناصر السكانية المتواجدة بالجزائر.

أما من حيث الطبقات الاجتماعية فقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من طبقتين مميزتين:

[1] عبد الكريم بوصفصاف, **المرجع السابق**, ص99.

أ) **طبقة أرستقراطية:** وتشمل الحكام ورؤساء قبائل المخزن، وشيوخ الزوايا، وكانت تحت تصرفهم الأراضي الخصبة التي تحتوي على البساتين والأراضي المروية[1].

ب) **طبقة العامة:** تمثل الأكثرية، وتتكون من الفلاحين وصغار التجار والخماسين، وقد كان عدد سكان الجزائر سنة 1830م يقارب ب 3 ملايين نسمة أغلبها في الأرياف تقدر ب 95٪[2].

ومنه فالشعب الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي كان يعيش حياة اجتماعية هادئة منسجمة مع واقع السياسي والاقتصادي، ولكننا نستطيع أن نقول بأن الحياة الاجتماعية في الجزائر لم تكن راقية على العموم إذا ما قارنها بالحياة الاجتماعية في أوروبا الغربية[3].

وكان من نتائج الاحتلال الفرنسي أن المجتمع الجزائري قد تغيرت طبيعته وتأثر الفرد الجزائري بمؤثرات جديدة، فالجزائري أصبح لا يخرج من داره إلا وهو ذليلا وأصبح محجوبا كالمرأة، ذلك أن الشارع فيه حضارة أخرى غريبة عن حضارته ، وأصبح الجزائري غريبا في وطنه ومجتمعه فحوصر في الأحياء الشعبية الضيقة وحرم عليه الاحتكاك بالمستوطنين، وصف احد الجزائريين تلك الظاهرة العنصرية التي سنها الاستعمار الفرنسي بقوله :"وقلما كان الجزائري أثناء تجواله داخل المدينة يتعدى بخطواته حدا معينا، وكانت إدارة البريد (البريد المركزي حاليا) هي الحد بين الحياة الجزائرية والحياة الفرنسية"[4].

كانت نتيجة هذا التدهور والتغيير الناتج عن القهر الاجتماعي أن أصيب المجتمع بالركود والخمول وتدهورت حالة السكان، وانتشرت في أوساطهم الفقر والجهل وأصبحت مئات الآلاف من العائلات

---

[1] أندري بريان وآخرون, **الجزائر بين الماضي والحاضر**, ترجمة: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1984, ص 185.

[2] إسماعيل العربي, **مرجع سابق** , ص 24_25

[3] عبد الكريم بوصفصاف, **المرجع السابق**, ص100.

[4] أبو القاسم سعد الله, **تاريخ الجزائر الثقافي**, ج1, ط1, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1998, ص 297_ص298 .

ترتزق من أراضي غير خصبة، تعيش في حالة مأساوية، هذا الأمر كله جعل المجاعة تفتك بالمعوزين الغير قادرين على توفير قوتهم اليومي[1].

وفي هذا الصدد يقول فرحات عباس: "ستة ماليين من السكان لم يبق في أيديهم سوى ارض جرداء قاحلة، وبلغ الثلثان من هؤلاء السكان من الجوع والبؤس والفاقة مبلغها، وجردت القبائل الغنية والقوية من خيراتها، ألن أراضيهم وممتلكاتهم أصبحت نهبه الناهب، ولم يبق في وسع العربي الذي أصبح غريبا في ارض أجداده إلا أن يكون خادما للمعمر"[2].

ولقد كانت سياسة النهب والسلب والتفقير المنتهجة من قبل السلطات الفرنسية تستهدف الشعب الجزائري بناءا على الاعتقاد الذي كان سائدا عندهم أن الشعب الجزائري مآله الزوال بحكم القانون القائل "البقاء للأصلح"، خاصة وأن الوضعية الديموغرافية المتدهورة التي كان عليها، فساد والانحلالالأخلاقي وتجسدت الرجولة في شرب الخمر وقاطع الطريق وانتشار ظاهرة الزنا والدعارة، بتشجيع من فرنسا التي فتحت لها الأبواب واعتبرت كل من يتصدى لها جانيا يحاكم أمام العدالة لأنه اعتدى على الحرية وأصبح المار في شوارع العاصمة لا يسمع إلا ما يسوؤه من البغايا وهن متبرجات، ووصفت جريدة النجاح تلك الظاهرة المخلة بالحياء، بدعم من السلطات الفرنسية بهدف تحطيم مقومات الأمة الجزائرية المسلمة بقولها:" بغيات يخطفن الشباب ويسلبنهم عقولهم ويأكلن أموالهم لا مجير لهم و لا ناصر لهم الان المرأة حرة في نفسها تفعل ببيتها ما تشاء[3]".

ولم تكتفي الإدارة في دعم ظاهرة الدعارة بفتح لهم بيوت وسط الأحياء الشعبية بل فتحت لهن الأبواب بجوار المساجد، وداست على حرمات المسلمين ومقدساتهم وكتبت جريدة لسان الدين في وصف هذه الظاهرة الأخلاقية تقول:" أما الدعارة فقد نشرتها فرنسا كالوباء في كل حي دون مراعاة

---

[1] أحمد مريوش, **مرجع سابق**, ص114

[2] شارل روبير آخرون, **المرجع السابق**, ص 101.

[3] أحمد مريوش, **المرجع السابق**, ص114.

لحرمة الأوساط العائلية الشريفة ولا احترام لقدسية الأماكن الطاهرة، حتى بات جامع سيدي رمضان تحيط به بيوت العاهرات إحاطة السوار بالمعصم"[1].

ـ النمو الديمغرافي الجزائري

يذكر لنا حمدان خوجة في كتابه المرأة، أن عدد السكان الجزائر غداة الاستعمار الفرنسي سنة 1830 كان بقدر بعشرة ملايين نسمة[2]، لكن السلطات الفرنسة عمدت على تزيف هذه الأرقام، ليبرر احتلاله على أساس أن الجزائر خالية تقريبا من السكان الذي لا يتعدى عددهم مليون نسمة حسب تقديراتهم، إذا رجعنا إلى إحصائيات عام 1861-1871 ،فإنها تؤكد أن تعدد السكان قد انخفض من 2732851 نسمة إلى 2125052 نسمة، والسبب ذلك يعود إلى المجاعات والأوبئةوالأمراض القاتلة وحروب الإبادة التي شنها الاستعمار الفرنسي ضدهم.

كما نجد أن السلطات الفرنسية قد عملت على تحطيم البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وقتل حوالي الثلث منه، أما البقية فجعلتهم في خدمتها يعانون من الفقر والجهل والظلم، وكل هذه الأساليب التي لجأ إليها الاستعمار كانت تهدف إلى القضاء على الانسان الجزائريوانحلال مكانة المستوطنين, ولهذا نجد أن الاستعمار الفرنسي هو استعمار استيطاني قد عمل منذ 1830إلى غاية 1947 على تشجيع عملية الهجرة من فرنسا خاصة ومن أوروبا عامة إلى الجزائر والاستيطان فيها، وخلال هذه الفترة تكونت طبقة بورجوازية من المستوطنين في المدن وطبقة من الإقطاعيين في الأرياف بعد أن استولوا على الأراضي الخصبة الواقعة على المياه الجارية مثل سهل وهران، وسهل عنابة، وسهل متيجة، وهذه السياسة الاستيطانية عملت على تعمير المناطق الحيوية في الجزائر بالعناصر الأوروبية ذات

[1] أحمد مريوش, **المرجع السابق**, ص 115.

[2] حمدان بن عثمان خوجة, **المرأة: ترجمة محمد العربي الزبيري**, ط2, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر, 1982, ص 46.

المصالح الاقتصادية المحضة، ففي سنة 1911 بلغ عدد المستوطنين562931 نسمة[1]، ووصل عددهم سنة 1926 إلى 833000 نسمة (657000 فرنسي و17600 أجنبي)، وهؤلاء المستوطنين ترجع أصولهم إلى الجنسيات الأوروبية متعددة اغلبها من الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط التي كانت تعاني الفقر والجهل والمتصفون بالأخلاق السيئة بسبب ظروفهم الاجتماعية التي كانوا يعانون منها، فمنحهم الاستعمار الفرنسي أخصب الأراضي الزراعية في الجزائر, وتحكموا في اقتصاد البلاد وإدارة شؤون الأهالي وأصبحت بيدهم السلطة والقوة والمال على الرغم من تمثيلهم الضعيف الذي لا يمثل سوى عشرة بالمائة من مجموع سكان الجزائر[2].

[1] عبد الكريم بوصفصاف, **المرجع السابق**, صفحة101.

[2] محمد شرقي: "**المجتمع الجزائري في تصور فرانز فانون (1953_1961)**, القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية (1954_1978). ج2, مشروع المجتمع الجزائري في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة, منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية, جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, مارس 2008, ص 2002.

المبحث الثاني: الوضع الثقافي والديني

المطلب الأول: الوضع التقافي

كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر صورة حية لسياسة التجهيل التي انتهجتها السلطات الفرنسية منذ 1830 ،منتهجة منذ البداية القضاء على الثقافة العربية الاسلامية تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي[1]، فكان التعليم الفرنسي كما يؤكد لنا مالك حداد في مدارس الجزائر بان أباء الجزائريين من أصل فرنسي وكانوا ينعتون العرب بأنهم عديمو الوفاء، وهذا كله من اجل تحقيق هدف واحد صوره المفكر الفرنسي المشهور جون بول سارتر في كتابه "عارنا في الجزائر"، بهدف القضاء على الشخصية الجزائريين العربية فيقول: "ولكننا على كل حال، أردنا أن نجعل من إخواننا المسلمين شعبا من الأميين وبلغ عد الأميين اليوم 80 بالمائة[2].

كما عملت السلطات الفرنسية على اضطهاد المدرسيين والطلبة منذ احتلالها للجزائر فتعرض بعضهم إلى القتل والبعضالآخر إلى النفي، حتى كادت تختفي الطبقة المثقفة نهائيا في المرحلة الأولى، وفي المقابل ذألك عملت فرنسا على تأسيس المدارس الشرعية، منها المدارس الفرنسية العربية التي ظهرت منذ 1850 في كل من قسنطينة والجزائر العاصمة و وهران، تلمسان.

ونجد أن المعمرين قد كانوا يقفون ضد أي مبادرة يمكن أن توجه لإنعاش الثقافة الوطنية، بل كانوا يعارضون بشدة تعليم الجزائريين وفي هذا الصدد صرح الحاكم العام الفرنسي فلورين تيرمان (1882-1891)قائلا: "إن التجربة دلت على أن الأهالي الجزائريين الذين أعطيناهم تعليما كاملا سو ف يطالبون بحقوقهم المهضومة التي طالما عملت السلطات الفرنسية على خفائها عنهم"، كل هذه

[1] رابح تركي, **التعليم القومي والشخصية الوطنية 1939_1956**, الشركة الوطنية للنشر والتويع, الجزائر, 1981, ص88.

[2] عبد العزيز شرف, **المقاومة في الأدب الجزائري المعاصر**, ط1, دار الجيل, بيروت, 1999, ص 35.

المخاوف جعلتهم يعارضون بشدة حول تعليم الجزائريين في المدارس الفرنسية وبان تعليم الجزائريين سيجعلهم اقل طوعية وطاعة لهم.

وكان التعليم مقتصر على أبناء الشخصيات الأرستقراطية من اجل الاعتماد عليها كإطارات متوسطة لمساعدتهم في تسيير شؤون الجزائريين، وكان التخوف من تعليم الجزائريين جليا وظاهرا عند كافة الفرنسيين وفي هذا الصدد يقول احد المسئولين الفرنسيين: "إن فتح مدرسة في منطقة آهلة بالسكان الجزائريين ال يقل شأنا عن قيمة فرقة من الجيش لتهدئة البلد"، وكما نجد بعض الفرنسيين يدعون على ضرورة تعليم الفرد الجزائري، أي العمل على استثمار العقل الفرد الجزائري لصالحه بهدف السيطرة عليه معنويا عن طريق نشر الحضارة الفرنسية و مبادئها بدل من السيطرة عليه جسديا عن طريق قوة السلاح.

ولقد عبر الزعيم المصري محمد فريد أثناء زيارته للجزائر عام 1901 عن الوضع الجزائر المزرى الذي أضحى عليه المجتمع الجزائري بقوله: "إن حالة التعليم في الجزائر سيئة جدا، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع المعاملات، بل ربما لا تدرس العربية بالمرة مع مضي الزمن، فال الحكومة تسعى إلى حفظها ولا هي تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس، لمنعها أي اجتماع خوفا أن تشتغل جمعياتهم بالأمور السياسة، وهي حالة تخالف ما عرف به الفرنسيين من إنهم رجال العلم و النور والحرية... و أصبحت اللغة الفرنساوية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران، قسنطينة، عنابة و غيرها[1]".

وهكذا نجد أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بتطوير التعليم الجزائريين المسلمين ولذلك انتشرت الأمية بشكل كبير في أوساط الأطفال الجزائريين وضلت مرتفعة بنسب رهيبة مع مطلع القرن العشرين، ويعود ذالك إلى السياسة التعليمة التي اتبعها الاستعمار الفرنسي، فهو لم يخصص ميزانية معتبرة لتعليم

[1] أحمد الخطيب, **جمعية علماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر, 1985, ص 64.

الجزائريين، كما حارب المؤسسات الثقافية العربية الإسلامية من هدم المساجد، ومصادرة أموال الأوقاف كما رفض المستوطنون بدورهم تعليم الجزائريين بدعوى أنهم غير قابلين للتعلم والتحضر، وأن الجزائري لا يصلح إلاللأعمال الشاقة[1]، فهم يرون أن الاقتصاد الجزائري بحاجة لليد العاملة يدوية، ولهذا نجد أن المؤتمر الاستعماري في سنة 1908 قد أكد رفضه تعليمه للجزائريين في المدارس الابتدائية وطالب بتوجيههم إلى مدارس التكوين المهني الزراعي، وفي سنة 1931 صرح الحاكم العام قاردgardeقائلا:"إن كانت نية فرنسا هي تكثيف تعليم الأهالي في الجزائر فما هو مصير مزارعنا وأين نجد اليد العاملة الزراعية؟ بالفعل أن التعليم سوف يتيح للشخص الراضخ تحت نير الاستعمار فرصة للطموح لتحسين ظروفه المعيشية ور بما يمده بوسيلة الانتفاض ضدنا وهذا خطر لا يهدد المستوطنين فحسب، بل مستقبل المستوطنة بأسرها"، وكل هذه الأسباب جعلت التعليم على الفرد الجزائري حرام عليه، ولهذا نجد أن السياسة التعليمية في الجزائر كانت تمشي بهاجس الخوف من الجزائريين[2].

وهكذا على العموم إن السياسة التعليمة بالجزائر تكاد تكون منهارة وبالخصوص مع مطلع القرن العشرين رغم وصول شارل جونار في بداية القرن العشرين إلى منصب الحاكم العام على الجزائر والمعروف بتشجيعه لإحياء الثقافة المحلية لكنها السياسة التعليمية الفرنسية بقية كما هي، من رفضها تعليم الجزائريين ومحاصرة المدارس العربية بالقوانين، أهمها قانون 6/12/1904 2 فانه يحظر على

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي, **دراسات في تاريخ الجزائر**, منشأة المعارف بالإسكندرية, مصر, 2001, ص 78_79.

[2] غي بوفيلي, **النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880_1962**, ترجمة: جاح مسعود وآخرون, دار القصبة للنشر, الجزائر, 2007, ص26.

كل جزائري أن يفتح أو يتولى إدارة مدرسة عربية أو كتاتيب لتعليم القران الكريم إلا بترخيص من الإدارة الفرنسية[1].

المطلب الثاني: الوضع الديني

أما من الجانب الديني فقد تأثر سلبا نتيجة الاحتلال، ولهذا نجد منذ البداية عمدت السلطات الفرنسية على التدخل المباشر في شؤون الدين الإسلامي ولم تكتفي بمصادرة الأوقافوالإجهاز على جماعة أو مؤسسة لها أدنى دور ديني أو ثقافي، بل بسطت نفوذها على جميع شؤون الإسلامية كتعيين القضاة والأئمة وإعلان المواسم الدينية وغيرها[2], مما أثر سلبا على تقوى المسلمين حيث كانوا يشعرون بفراغ مساجدهم من الشعب الكافي للمواعظ الدينية، ذلك أن الأئمة الذين تم تعيينهم من قبل الإدارة الفرنسية للقيام بأداء الفرائض الدينية لا يتجاوز 150 أمام في سنة 1900 ،اقتصرت مهامهم على أداء الفرائض الدينية فقط وتعاليم الطقوس الدينية التي ال روح فيها وال غاية من ورائها مما أدى إلى تفشي البدع والخرافات في أوساط المسلمين.

وقد استمر هذا الاضطهاد للدين الإسلامي وأهله والكيد له من خلال الشبه التحالف اليهودي المسيحي وبالخصوص بعد صدور مرسوم فصل الدين عن الدولة سنة 1907 ،وصارت الديانتين اليهودية والمسيحية منفصلتين عن الدولة أي لهم جهاز خاص بهم، أما الدين الإسلامي فقد بقي مرتبط بالدولة بدعوى انه لا يمكن الفصل بين الجانب الروحي والدنيوي في الإسلام[3], والحقيق أن هذا البقاء الرابط بين الإسلاموالإدارة الفرنسية كان يفي المزيد من تكريس الهيمنة الفرنسية على الدين

---

[1] عبد القادر حلوش, **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1870_1914**, شركة الأمة للطباعة والنشر, الجزائر, 1999, ص 97.

[2] أحمد توفيق المدني, **هذه هي الجزائر**, ط1, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, 1956, ص 127.

[3] الجمعي خمري, **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900_1930)**, دراسة تاريخية وسياسية مقارنة, أطروحة دكتوراه, قسم التاريخ, جامعة منتوري, قسنطينة, 2002, ص 36

الإسلامي والمؤسسات الدينية، وتجلى ذلك من خلالالإعلان عن إجراءات منع الجزائريين من أداء مناسك الحج، خوفا من احتكاكهم بإخوانهم في المشرق العربي فيتأثرون بما يجري هناك من أحداث وتطورات، خاصة بعد ثورة تركيا الفتاة التي اندلعت سنة 1908[1].

هذا كله أدى إلى تدهور الحياة الدينية بالجزائر مع مطلع القرن العشرين فساد الجهل والخرافة والشعوذة داخل المجتمع الجزائري بدعم من الإدارة الفرنسية بل مما زاد الطين بله هو من محاولة الإدارة الفرنسية هدم المسجد الكبير بالعاصمة سنة1909،ولولا تضافر الألاف من الجزائريين أمام مقر البلدية وتدخل الحاكم العام الفرنسي جونار فاقبر هذا المشروع نهائيا في جوان 1909[2].

[1] رابح تركي, **مرجع سابق**, ص88

[2] شاوش حباسي, **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830_1962**, دار هومة, الجزائر, 1998, ص 35.

الفصل الثاني: ظروف وأسباب انعقاد مؤتمر الصلح

المبحث الأول: انعقاد مؤتمر الصلح

المطلب الأول: مساعي مؤتمر الصلح

بدأت جهود متعددة منذ اللحظات الأولى لاندلاع الحرب للسعي للصلح بين أطراف المتنازعة من بين هذه المساعي.

- مساعي الرئيس الأمريكي ويلسون[1] رئيس الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1914 للتوسط بين المتحاربين لكن هذه المساعي لم تأتي في البداية بثمارها لأن كلاً من الطرفين كان يريد أن يملي شروطه من موقف القوة. ولم تكن الأطراف المتحاربة قد وصلت بعد إلي درجة من الإعياء تضطرها للإصغاء لعروض الصلح المقترحة.
- مساعي البابا بندكيت الخامس عشر في عام 1914م لكنها لم تثمر.
- في ديسمبر 1916م تقدمت ألمانيا بمذكرة للولايات المتحدة تبدي رغبتها في حقن الدماء – وكانت ألمانيا في ذلك الوقت قد حققت انتصارات حاسمة في كل الميادين. ولما لم تتضمن مذكرتها أية شروط محددة فلم ينظر إليها الحلفاء بعين الجد واعتبروها مجرد محاولة للتضليل وللتأثير على سير الحرب.

وفي8 يناير 1918 تقدم الرئيس الأمريكي ويلسون لمجلس الكونجرس الأمريكي[2] التي قبلت دول الوفاق أن تتخذ هذه النقاط أساساً لتسوية السلام غير أنها لم تعطي موافقتها إلا بعد مناقشات

---

[1] **ولسن وودرو ويلسون** (**28 ديسمبر 1856 –03فيفري 1924**) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية من 1913 إلى 1923 وكان ثاني رئيس دیمقراطي حكم لعهدتين متتاليتين وفي أفريل 1917 أعلنت حكومته الحرب على الإمبراطورية الألمانية. ص96.

[2] عطا الله الجمل شوقي، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب**، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007 ،ص 241.

جادة، ففي إحدى الجلسات التي عقدت بين الحلفاء قبل أنه إذا لم تقبل فرنسا وبريطانيا بالنقاط الأربعة عشر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتصور حلاً بإبرام صلح منفرد مع ألمانيا وتمت تأثير هذا الضغط الشديد أن ضاعت دول الوفاق لقبول النقاط الأربعة عشر ومع هذا فإنها لم تقبل بها إلا بعد أن أبدت عليها تحفظين:

- نصت على أن تتضمن شروط السلام تعويضا شاملاً لجميع الخسائر التي سببها الألمان.

_ احتفاظها بحريتها في قضية الملاحة البحرية أي مبدأ حرية البحار[1].

ونتيجة لهذه المبادئ أيضا قام الألمان بطلب لعقد الهدنة والصلح من طرف الرئيس الأمريكي ولسن هذا الأخير اعتبر أن الهدنة يجب أن تكون بشكل يجعل عودة ألمانيا إلى العمليات العسكرية أمراً غير ممكناً وان الصلح سيعقد على أساس هذه المبادئ أي أنه يجب على ألمانيا أن تتخلى على الأقاليم التي كانت قد ضمتها إليها وأن تترك كذلك الألزاس واللورين وتتنازل على الأقاليم البولندية وقررت الحكومة الألمانية أن ترسل إلى الرئيس ولسن وتبلغه بمواقفها وبدون أي شرط، كما أعلنت الحكومة النمساوية المجرية في طلب رسمي عرضت من خلاله فكرة التفاوض من أجل الصلح، وكانت بريطانيا وفرنسا هما اللتان ترغبان في فرض شروط شديدة القسوة على ألمانيا من خلال هذه المبادئ[2].

وخلال الحرب العالمية الأولى نفذت الدول سياسة توجيه قدراتها الاقتصادية لخدمة متطلبات الحرب، وأنهكت معها اقتصاد أوربا، وبعد أن أنهت الحرب كان الناس يتصورون أن الانتقال من اقتصاد الحرب

[1] رونفن بيير، **تاريخ القرن العشرين**، تر: نور الدين حاطوم، ط2 ،دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1980 ،ص 111_ص112.

[2] يحي جلال، **التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولى الفترة المعاصرة**، ج3 ،د ط، المكتب الجامعي الحديث، د ت، ص 102-ص103.

إلى اقتصاد السلم أمر ميسور بينما كان في الواقع أمراً معقداً جداً، حتى بالنسبة للدول المنتصرة نفسها[1].

وقد وجدت الدول المنتصرة في الحرب ثمة ضرورة ملحة لعقد مؤتمر دولي يبحثون من خلاله تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى هدفه المركزي هو تسريع التوسع الاستعماري للدول المنتصرة عبر صيغة المؤتمر الدولي، لاسيما وان الفرصة باتت مواتيه لهذه الدول من أجل انتزاع اعتراف الدول المهزومة بالحقائق الجديدة التي أفرزتها الحرب.[2]

دارت نقاشات وسجالات حول مكان انعقاد المؤتمر، لما يمثله ذلك من مكاسب معنوية وسياسية للدولة صاحبة شرف استضافة المؤتمر على أراضيها، وكانت باريس العاصمة الفرنسية: هي المكان الأكثر ترشحاً لاستضافة المؤتمر، أما الدوافع الكامنة وراء اختيار باريس بالذات فتكمن في:

- مؤاثرة الرئيس الأمريكي ولسن باريس على جونيف في سويسرا وذلك بسبب تواجد القوات الأمريكية على أرض باريس، الأمر الذي سيكون له الأثر الإيجابي على الموقع الأمريكي داخل المؤتمر، بمعنى أنه سيكون الموقع الأمريكي معتبرا على طاولة المفاوضات الدولية.
- اعتبرت باريس أكثر المدن في العالم التي دفعت ثمناً باهظا خلال الحرب فقد كانت مسرحاً للمعارك العنيفة.
- من اجل تمكن الرئيس كلمنصون من رئاسة المؤتمر إذ أن مسالة ترؤس المؤتمر كادت أن تخلق مشكلة معقدة بين الدول المنتصرة.
- تعزيز هيبة الشعب الفرنسي على المستوى الأوربي والعالمي.

[1] عبد العزيز نوار سليمان، عبد المجيد نعنعي، **أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دط، دت، ص502.

[2] حمد محمد، **أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد، الايدولوجيا، الأزمات)**، ط1 ،2010 ،ص 85.

- إصرار المسؤولين الفرنسيين على انعقاد المؤتمر ببلادهم قصد التشفي من عدوهم التقليدي (ألمانيا)[1].

المطلب الثاني:صعوبات مؤتمر الصلح

وقد واجهت المؤتمر عدة صعوبات أخرى نذكر منها:

_ إعادة تشكيل خريطة أوربا بعد الحرب، ومشكلة المستعمرات التي كانت خاضعة للدول المهزومة، ونظام الانتداب الذي أقترح لحل هذه المشكلة، ومشكلة عصبة الأمم المقترحة إنشاؤها لحماية السلام العالمي، ومشاكل تتعلق باستسلام ألمانيا والتعويضات المطلوبة منها عن خسائر الحرب التي تسببت فيها ومشاكل تتعلق ببعض المناطق المتنازع عنها[2].

ووحدت الدول الظافرة نفسها في آخر الحرب أمام عمل واسع جداً لم يحدث له مثيل في السابق وفي الحقيقة أن الحرب لم تزعزع أوربا فحسب بل إنها امتدت خارج القارة وأن الكثير من الدول غير الأوربية قد اشتركت في مؤتمر السلام.

إن الصعوبات التي نشأت بين الغالبين في هذه الحرب هي صعوبات لا يمكن جتنابها دوماً فمع نهاية الحرب أخذت كل دولة تفكر في حماية مصالحها الخاصة، ولقد كان في استطاعة الدول الظافرة أن تفرض وجهات نظرها لأن خصومها كانوا في حالة لا يستطيعون معاودة الحرب.

[1] **المرجع نفسه**، ص 85-86.

[2] عطاء الله شوقي الجمل، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، **مرجع سابق** ص231.

المطلب الثالث: ظروف انعقاد مؤتمر الصلح

عقد المؤتمر في باريس ابتداء من 18 جانفي 1919 إلى غاية 21 جانفي 0م وقد حضره حوالي 70 مندوباً مثلوا الدولة الحليفة والدول المشاركة للحلفاء ومندوبون آخرون يمثلون قوى وتجمعات قومية مختلفة مثل الأرمن- الصهاينة- العرب وغيرهم[1].

أما الدول التي حرمت من المشاركة فهي الدول المهزومة والدول المحايدة مثل روسيا ولقد كان من الطبيعي أن تهيمن الدول الكبرى القوية على المؤتمر من أجل التحكم بالقرارات التي سوف تتمخض عنه، فراحت تلك الدول تضمن لنفسها نسبة أعلى في التمثيل داخل المؤتمر فقد تمثلت الدول الخمسة الكبرى بخمسة مندوبين لكل منها وهذه الدول هي: بريطانيا، فرنسا، الو. م. أ، اليابان، إيطاليا، في حين تمثل كل من بلجيكا، صربيا، البرازيل بثلاثة مندوبين، أما الدول الباقية المشاركة في المؤتمر فكان منها مندوب واحد.

أما الشخصيات التي هيمنت على المؤتمر وأجوائه وبالتالي قراراته فهي أربعة كليمنصون " رئيس وزراء فرنسا[2]." لويد جورج[1] "رئيس وزراء بريطانيا" " ولسن" رئيس الو. م. أ " وفيكتور

---

[1] رونفن بيير، **المرجع السابق**، 1980 ،ص 110-ص111.

[2] **كليمونصو**: (**1841-1929**)ولد سنة 1841م في مويلييو أون باري بالقرب من لاروس سيريون في إقليم فونديه على الساحل الغربي لفرنسا بدأ حياته بدراسة الطب بباريس، ولكنه تركه وهب 'لي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1865م حيث مارس الصحافة والتعليم بعض الوقت، وفي عام 1869م عاد إلى فرنسا وانتخب رئيساً لبلدية مورنمارتر (1871-1870) فعضوا في مجلس النواب (1876-1893) ،(وخلال ذلك أصدر جريدة راديكالية في باريس منذ سنة 1880م أسمها العدالة ووجه انتقادات عنيفة للوزراء لعدم كفاءتهم تسبب بكتاباته في سقوط عدة وزارات، أصبح عضوا في مجلس الشيوخ (1902-1920) ،(وزيراً للداخلية عام 1906م)، ورئيساً للوزراء للمرة الأولى (1906-1909)، وهو الذي نفذ الفصل بين الكنيسة والدولة استخدم قوات الجيش في فض الإضرابات فخسر تأييد الاشتراكيين وفي نوفمبر 1917م عينه الرئيس بوانكريه للمرة الثانية رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع فألف وزارة إئتلافية لقبت (بالاتحاد المقدس)واحتفظ بمنصبه حتى عام 1920م وواصلت حكومته

أورلا ندو[2] رئيس وزراء ايطاليا " عرف هؤلاء بالأربعة الكبار[3].

انتخبت كلمونصو رئيس وزراء فرنسا. رئيساً للمؤتمر حيث تكونت عدة لجان ومجالس فرعية لدراسة القضايا أو المشاكل المتعددة التي كانت تواجه المؤتمر واهم هذه المجالس نذكر.

- مجلس العشرة ويتألف من رؤساء حكومات ووزراء خارجية الدول الأربعة الكبار وقد قام هذا المجلس بإنجاز جزء كبير من معاهدة الصلح.
- مجلس الأربعة الكبار (ولسن-لويد جورج- كليمونصو- أورلندو)، والدي أتم هذا المجلس الصبغة النهائية لمعاهدة الصلح (معاهدة فارساي) التي وقعت عليها ألمانيا في 28 يونيو 1919.[1]

الحرب بعزم وثبات حتى إحراز النصر النهائي ودافع كلمنصو عن مبادئ الثورة الفرنسية ولقد لقب بأكثر من لقب منها (النمر، صانع النصر، مسقط الوزارات)حرص في فترة حكمه على أولوية المدنيين على العسكريين وترأس مؤتمر الصلح 1919.

[1] **لويد جورج (1863-1995)** (في مانشستر بإنجلترا لأبوين من ويلز. تُوفي والده عندما كان عمره عاما واحدا, فأخذته والدته إلى (جويندا حاليا) بمقاطعة ويلز, حيث نشأ في بيت عمه ريتشارد لويد الذي كان صانع أحذية قسا بروتستانتيا معمدانيا. وقد تربى لويد في مناخ مشحون بالكراهية للطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض وللكنيسة الإنجليزية، وتدرب في مؤسسة قانونية في سن السادسة عشرة، ثم بدأ في ممارسة القانون وعمره 22 عاما, ارتبط لويد بحزب الأحرار في مرحلة مبكرة. وبناءعلى برنامجه السياسي للقيام بإصلاح اجتماعي شامل بإمارة ويلز. رشحه أعضاء البرلمان عن مدن كارنارفون لعضويته، فظل يمثلها على مدى 55 عاما متصلة. ومن خلال حملاته على سياسة الحكومة في جنوب إفريقيا بشأن حرب البوير وبعدها، ذاع صيته بوصفه سياسيا راديكاليا. عندما عاد الأحرار إلى السلطة عام 1905 ،صار لويد رئيسا لمجلس التجارة. في خلال الفترة من 1908 إلى 1915م، عمل لويد وزيرا للمالية، ويعتبر واحداً من أشهر القادة العسكريين في بريطانيا وقد نجح في مؤتمر الصلح في التوصل إلى حل وسط بين الرئيس الامريكي ولسن ورئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو.

[2] **فيكتور اورلندو (1860-1952)** قانوني ورجل دولة إيطالي نائب ليبرالي (1897-1924) ووزير الثقافة ثم العدل بدأ دوره التاريخي 1918 عمل بنشاط على بناء القوات المسلحة وتحريك الاقتصاد ترأس وفد بلاده في مؤتمر الصلح 9م عارض محاولات الحلفاء انتزاع أراضي كسبتها ايطاليا فانسحب من المؤتمر عاد بعد الحرب العالمية الثانية فانتخب نائباً في الجمعية التأسيسية 1946: أنظر الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج6، ص 330.

[3] محمد مراد، **مرجع سابق** ص 86_87.

اتخذ الأربعة الكبار مواقف مختلفة نوجزها في ما يلي:

- كليمونصو: اعتبر أقوى شخصيات المؤتمر، فقد كان جورج يرغب في بقاء فرنسا ضعيفة حتى تتاح الفرصة لبريطانيا بالانفراد بالقسم الأكبر من مستعمرات ألمانيا وولايات الدولة العثمانية وتمحورت مطالب كليمونصو حول تحقيق مكاسب جغرافية لفرنسا في المناطق التالية.

– إقليم السار: اقتطع هذا الإقليم من ألمانيا الأمر الذي أثار معارضة قوية من قبل بويد جورج وولسن، حيث كانت فرنسا تطالب بأراضي السار في حدود 1814م، وقد فسح هذا الأمر مناقشات حادة في أواخر آذار 1919م، حيث صرح لويد جورج يجب أن لا نجعل منها ألزاس لورين جديدة وقال الرئيس ولسن إن مبادئ قد منحت لفرنسا إرجاع الألزاس واللورين وقد ألح على السفر والمغادرة مما دفع بالمفاوضين الفرنسيين إلى قبول حل وسط.

– الإشراف الفرنسي على الضفة اليسرى لنهر الراين، الأمر الذي يقيم حاجزاً بين فرنسا وألمانيا ويحرم هاته الأخيرة من استعادة قوتها، وذلك لأن حوض الراين غني بالمواد الخام الصناعية.

– رغبة فرنسا في الحصول على المزيد من المستعمرات الألمانية وولايات الدولة العثمانية.

- لويد جورج: أراد إبقاء ألمانيا قوة رادعة لفرنسا من جهة وللشيوعية التي انتصرت في روسيا 1917 من جهة أخرى، لذلك كان يعارض الطروحات المناسبة بإغراق ألمانيا بالديون كما كان يعارض فكرة نزع السلاح الألماني إلى درجة تهميش القدرة العسكرية الألمانية في أوربا، وكان يرى أنه إذا ما أريد للسلام العالمي.

[1] عطاء الله شوقي الجمل، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، **المرجع السابق**، ص241.

أن يتحقق ينبغي نزع جميع سلاح الأطراف أو إخضاع هذا السلاح لهيئة مراقبة دولية دائمة ووضع لويد جورج الخطوط الكبرى لرسم خريطة أوربية[1] وفق نظام عالمي جديد[2].

–أما ولسون فقد تركزت سياسته على محورين.

محور أمريكا اللاتينية والوسطى بحيث اعتمدت السياسية الأمريكية في تلك المناطق على سياسة الدولار ومحور يدور على المثالية السياسية التي تحلت من خلال مبادئه الأربعة عشر[3] لكن موقفه داخل المؤتمر تميز بالضعف والإحباط وذلك بسبب فوز الحزب الجمهوري المعارض له في الانتخابات الأمريكية، الأمر الذي يعني نهاية الفترة الرئاسية.

– أما بالنسبة لفيكتور أورلاندو فهو شخصية المندوب الايطالي وجه اهتمامه نحو اكتساب أكبر ما يمكن كسبه من الأراضي النمساوية في شرق البحر الادرياتيكي وتحمل في سبيل الوصول إلى هذا الهدف من ولسن وكاليمنصو إلى ضم التيرول النمساوي إلى إيطاليا ثم ميناء تربيستا وما جاورها من ساحل ميناء فيوم وهو الماء الذي استولت عليه إيطاليا بالقوة دون رغبة في مؤتمر الصلح [4] ما قضية الادرياتيكي فكانت حادة بين الايطاليين والرئيس ولسن وذلك لأن الوعود التي قطعتها فرنسا وبريطانيا وروسيا للإيطاليين في 25 ماي 1915م كانت لا تتفق مع النقاط الأربعة عشر[5] وشعر بأنه أضعف الرؤساء الآخرين وذلك لعدة أسباب.

---

[1] خريطة أوربا **أنظر الملحق رقم** رقم01.

[2] محمد مراد، **المرجع السابق**، ص 88-89.

[3] مبادئ ولسن الأربعة عشر، **انظر الملحق رقم** 02.

[4] مفيد الزيدي **موسوعة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأول (1789–1914،)** ج3 ،ط3 ،دار أسامة للنشر، الاردن، عمان، 2009 ،ص 946.

[5] نوفن بيير، **المرجع السابق**، ص 116.

التفكك الداخلي في إيطاليا:

- انهيار الاقتصاد الايطالي خلال الحرب.
- تقليل الحلفاء من دور ايطاليا في الحرب.
- عدم قدرة البرلمان الايطالي على اتخاذ قرار اتجاه القضايا الكبرى.
- انتشار الإضرابات العمالية في لندن، والضغط على الحكومة.
- تقليل الحلفاء وخاصة أمريكا وفرنسا من الدور الذي لعبته ايطاليا في الحرب وعارض الرئيس ولسن بشدة بعض الاتفاقات بين بريطانيا وفرنسا وروسيا واليابان وايطاليا التي تعطي لإيطاليا حق التوسع في البلقان.

وقد غادر أورلندو المؤتمر خلال خمسة عشر يوماً ولم تحصل ايطاليا في كل الأمر على ما طلبته.

ومما لا شك فيه أن عمل أولئك السياسة الين اجتمعوا بفارساي كان شاقاً إلى أبعد درجات المشقة، فقد كان عليهم، أن يعالجوا معضلات عظيمة الخطر ومعقدة الجوانب، وأن يناقشوا شروط الصلح على نحو يرضي أطماع تلك الحكومات المختلفة الكثيرة، وان

يوافقوا بين مثالية الرئيس ولسن المعاهدات السرية التي عقدتها دول الحلفاء قبل الحرب وخلالها وارتجى الناس في المؤتمر أن يضع نظاماً للتحكيم تقبله دول العالم الكبرى، وان ينهي عدة حروب محلية نشبت في أرجاء متعددة[1].

[1] محمد قاسم، أحمد نجيب هاشم، **التاريخ الحديث والمعاصر**، دط، دار المعارف، مصر، د ت، ص 271.

المبحث الثاني: نتائج ومعاهدات مؤتمر الصلح

المطلب الأول: المعاهدات الناتجة عن مؤتمر الصلح

تمخضت عن مؤتمر الصلح مجموعة من النتائج تمثلت في إبرام عدة معاهدات معالدول المنهزمة التي حملوها مسؤولية الحرب، نوجزها كالتالي:

–خرج مؤتمر الصلح فارساي بمعاهدات كانت شابة فرض شروط التسوية علىالدول المنهزمة وكانت أبرز واهم هذه المعاهدات تلك المعقودة مع ألمانيا والتي عرفتبمعاهدة فارساي نسبة إلى مكان انعقاد المؤتمر في قصر فارساي ضواحي باريس، وقدتم توقيعها في 28 حزيران 1919[1].

- **معاهدة فارساي: في 28 جويلية1919**:

اضطر الألمان للتوقيع على معاهدة الصلح بشروطها التي اتفق عليها الحلفاء،رغم احتجاجهم بان هذه الشروط لم يسبق لها مثيل في قسوتها وعدم عدالتها، وفي فداحةالثمن الذي فرض على الألمان باعتبار مسؤوليتهم في اندلا ع الحرب[2].

طالت هذه المعاهدة الوحدة الجغرافية – السياسة لألمانيا وعملت على تفكيكهاوبالتالي تحجيمها سكانيا وعسكرياً وأبرز بنود هذه المعاهدة نذكر:

عطاء الالزاس واللورين لفرنسا كذلك أضاعت ألماني أراضي هامة كبوسنانيا وبومبريليا التي سميت فيما بعد (الممر) ومدينة دانتزينغ التي أصبحت مدينة حرةوأراضي أوبن ومالميدي لصالح بلجيكا وشمال يلزفيغ لصالح الدنمارك، وهذه الخسارة التي منيت بها ألمانيا تمثل عشر سكانها عام 1914 ومن جهة أخرى كان على ألمانيا أنتدفع تعويضات عما أفسدته في الحرب وقد نصت المادة 241 من معاهدة

[1] رونفن بيير، **تاريخ القرن العشرين**، تر: نور الدين حاطوم، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1980، ص 116.

[2] مفيد الزايدي،**مرجع سابق** ص.950–947.

الصلح علىأنها مسؤولة عن جميع الخسائر التي سببتها لحكومات الدول الحليفة وأخيرا احتلت ألمانيامؤقتاً في جميع منطقة الراين على أن تضيق منطقة الاحتلال هذه بالتدريج كل خمسسنوات إذا نفذت ألمانيا التزاماتها فيما يتعلق بالتعويضات.

ونزع السلاح وعلى أن ينتهي الاحتلال في 15 سنة وحدد الجيش الألماني بمائةألف جندي بطريقة التعهد الطوعي لا بطريقة الخدمة العسكرية وان يخلو الجيش منالمدفعية الثقيلة، والطيران واضطرت ألمانيا أن تقبل بإخلاء منطقة رينانيه من كل حصنوكل منطقة عسكرية[1].

وأعطيت لفرنسا حق استغلال مناجم الفحم في واد السار لمدة 15 عاماً تعويضا لهاعما لحق بها وبمناجمها من خسائر وأنشأت إدارة خاصة لهذا الغرض، على أن يجرى استفتاء بين سكان السار حول تقرير مصيرهم ثم فرضت شروط عسكرية لسحق القوةالعسكرية الألمانية واحتل الحلفاء جميع الأراضي الألمانية في غرب الراين ومنطقة فيشرقه لمدة 15 عاماً بحجة تأمين تنفيذ المعاهدة وتبقى هذه المنطقة وما جاورها بعد ذلكلمسافة خمسين كيلومتر منطقة منزوعة السلاح خالية من الحصون والجنود، أما الحدودمع بولندا فقد كانت من اعقد المشكلات حيث تختلط على حدودها العناصر البولنديةوالألمانية؛ حددت بولندا2.5 مليون ألماني وفصلت بروسيا الشرقية الألمانية عن بقيةألمانيا بممر بولندي يصل إلى الساحل وأحيطت من كل نواحيها بأراضي بولندية واقتطعالحلفاء من ألمانيا إقليم بوزون وجزء كبيراً من سيليزيا العليا وضموه إلى بولندا وذلك بعد اجراء استفتاء في تلك الجهات حيث مدت بولندا حدودها إلى ما وراء البلاد التي يتكلمسكانها الألمانية هذا ما خسرته ألمانيا في أوربا[2],أما في الشرق الأقصى استولت اليابان على كوبوتشو وشانتونغ في الصين وأعطيت لأستراليا غانا الجديدة وقسمت مستعمراتهافي إفريقيا بين فرنسا وبريطانيا كما كان لتوقيع معاهدة فارساي مع ألمانيا آثار كبيرة حيث أخذ الحلفاء من ألمانيا أكثر من 25000 كلم^2 من أراضيها وأملاكها وستة ملايينمن سكانها

[1] رونفن بيير،**المرجع السابق**، ص 117_118.

[2] محمد قاسم، أحمد نجيب هاشم،**مرجع سابق**، ص273

وحرمت من مواردها في المواد الخام، كما أجبر الحلفاء ألمانيا أن تعترفبمسؤوليتها عن الحرب وتولوا محاكمة عدد من الزعماء الألمانيين بحجة أنهم مجرميحرب، وأخيراً فرض على ألمانيا على أن تدفع ديوناً عالية تعويضا للحلفاء[1].

وحينما اطلع الألمان على المعاهدة ارتفعت أصواتهم إلى عنان السماء استنكاراًلقسوتها البالغة، وحاجوا الحلفاء بمجافاتها لنصوص ونقاط ولسن، واحتجوا بأنها ستقضيعلى كل أمل لهم في مستقبل كريم وإنها تنطوي على استبعادهم ردحا طويلاً من الزمنإلا أنهم اضطروا في النهاية إلى قبولها صاغرين ففي 28 جوان 1919 وقع مندوبألمانيا معادة الصلح في بهو المرايا التاريخي (قصر فارساي) ولم يسمح لمندوبيهم حتىبالجلوس على مائدة الصلح بل دخلوا القاعة وخرجوا منها محروسين[2].

وقد ولدت هذهالمعاملة مرارة في نفوس الألمان شديدة الأخطار وعلى هذا النسق أنجزت المعاهدة وطلبمن الألمان أن يوقعوا ولم يسمح لهم بمناقشة المعاهدة مع الحلفاء على انفراد، وكان في هذا أعظم حذق للباقة والأعراف الدولية، وفرض عليهم أن يتقيدوا أشد القيد بالنصوص المدونة فحدث أن الألمان لم يقفوا على الحقيقة في أي شيء فأساءوا وفهم المادة 2التي يبدأ بها قسم التعويضات في المعاهدة لأن فيها إدانة لهم بجرم الحرب ولكن الألماندأبوا على تأويلها بأنها لصق لتهمة الحرب بهم[3].

أما فيما يتعلق بالمستعمرات فقد جردت ألمانيا منها واقتسمتها فرنسا وبريطانيابصفة رسمية وشاركت في السلب بدرجات أقل كل من بلجيكا واتحاد جنوب إفريقياواستراليا ونيوزيلندا واليابان على النحو الثاني:

---

[1] مفيد الزيدي، **المرجع السابق**، ص 947-950.

[2] محمد قاسم، أحمد نجيب هاشم، **التاريخ الحديث والمعاصر**، د ط، دار المعارف، مصر، د ت. ص 285.

[3] تمير ليمارولد، جرانت، **أوربا في القرنين 19و20**، تر، محمد على أبو درة، لويس اسكندر، ج2، د ط، مؤسسة سجل العرب 1978، ص 248.

- اقتسمت فرنسا وبريطانيا الكاميرون.
- حصلت بريطانيا على الانتداب على تنجانيقا وتوجولاند.
- تولى اتحاد جنوب إفريقيا الانتداب على جنوب غرب إفريقيا.
- حصلت اليابان على جزر المحيط الهادي الواقعة تحت السيطرة الألمانية وهي جزر
- المارشال وكارولينا وماريان وأخذت المناطق الألمانية في الصين.
- ورثت أستراليا منطقة غينيا الجديدة بجزرها وانتداب نيوزيلندا على جزر سامو.
- سحبت من ألمانيا كافة الامتيازات التي كانت لها بالمغرب والصين وإفريقيا الاستوائية.
- نزع سلاح قناة كيل وتقرر حيادها.
- الإبقاء على ألمانيا ضعيفة من الناحية العسكرية لتنفيذ هذه الشروط[1]

- **معاهدة سان جرمان: 10 سبتمبر 1919:**

عقدت مع النمسا وبها انكمشت إمبراطورية النمسا وتحولت إلى جمهورية صغيرة لأزيد عدد سكانها على 06 مليون نسمة بعد أن فصلت عنها الأجناس المختلفة من ألمانوهجر وتشيك، وسلوفاك وهكذا أضحت النمسا واحدة من دول شرق أوربا الصغيرة إذفقدت مساحتها ورعيتها وحتى لا تضمها ألمانيا نص الاتفاق على عدم دمجها مع ألمانيا حيث فقدت النمسا تلك المناطق الشاسعة جداً كما سلمتها أكثر من مليون آخرين عبرالألمان كما تخلت عن أربعة ملايين من الألمان ذهب ثلاثة ملايين ونصف منهم إلىتشيكوسلوفاكيا وانحصرت رفقة النمسا في حدود الدويقات النمساوية بعيد من السكان بلغنحو 06 مليون نسمة وقد ترتب عن هذه معاهدة.

استقلال المجر فأصبحت جمهورية مستقلة حيث عمل الحلفاء على محو تلكالإمبراطورية كوحدة سياسية من خريطة أوربا ويعدان انفصلت النمسا عن المجر عملاالحلفاء على أن تصبح كل منها. دولة صغيرة

[1] نوار عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعي، **أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، د ط، د ت. ص487.

داخلية ليس لها منفذ على البحر فاقتطعوا مساحات كبيرة من حدودها القديمة ليوزعوها على خمس دول أخرى بعضها جديدة مثليوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وأخرى قديمة كإيطاليا ورومانيا وأصبحت النمساوالمجر مهددتين بالانهيار المالي والتجاري بعد أن انفصلت عنها الأقاليم الصناعية الغنيةفاقتطعت من النمسا وبوهيميا ومرافيا عدد سكانهما 10 م.ن أغلبيتهم من التشيك و02م.نمن السلوفاك ومليون من المجريين لتشكل دولة تشيكوسلوفاكيا الجديدة.

واضطرت النمسا إلى التنازل لإيطاليا عن التبرول الجنوبي ومنطقة الترينينو وتريستواستريا وجزر على الساحل دلماشيا[1].

- **معاهدة تريانون: 04 جوان 1920**:

وقعت مع المجر وترتب عليها أن فقدت المجر حوالي نصف مساحتها وضمترومانيا إقليم ترانسلفانيا الغني بمناجمه وغاباته وكانت خسائر المجر أقل فداحة بمقتضى معاهدة تريانون وان اشتركت مع النمسا في إنهما أصبحتا دولتين لا منافذ لهما على البحار.

وبموجب هذه المعاهدة تقرر ما يلي:

- فقد المجر حدودها القديمة، والتي وزعت على يوغسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا.
- أنظم جزء منها إلى النمسا نفسها
- حرمان المجر من المنفذ التي كانت تعتز به على البحر وهو ميناء فيوم، والذي تركسياسة المؤتمر مصيره إلى المفاوضات التي تقرر إجراؤها بين يوغسلافيات وإيطاليا.

تقلص مساحة المجر من 125000 كلم^2،وسكانها عشرون مليون نسمة إلى دولة مغلقة لا تزيد مساحتها عن 35000 كلم^2, ولا يزيد عدد سكانها عن ثمانية ملايين نسبة واضطر ثلاث ملايين

[1] مفيد الزيدي، **المرجع السابق**، ص 951-952.

مجري إلى الانتماء إلى حكومات أجنبية عنهم بحكم سكنهم في المناطق التي انتزعت من المجر وحاول المجريون وبدون جدوى واضطروا إلى التسليم بما آل لبلادهم من مصير ووقعوا المعاهدة في قصر تريانون الكبير[1].

- **معاهدو نوبي: 27 نوفمبر 1919:**

وقعت مع بلغاريا وفقدت بموجبها سواحلها على بحر إيجه الذي ضم اليونان كما عدلت حدودها الغربية لصالح يوغسلافيا حيث أن بلغاريا فقدت أكثر من نصف رقعتها السابقة ولم يبقى لها سوى نصف سكانها الذين ينحدرون من أصل هنغاري ووزعت بمقتضى معاهدة تريانون أكثر ولاياتها من الدول المجاورة، فضمت ولاية سلوفاكيا إلى تشيكوسلوفاكيا، وكرواتيا إلى يوغسلافيا، وترانسلفانيا وإلى رومانيا، وبذلك حكمت أقليات هنغارية بحكومات أجنبية، مما أثار حفظة الهنغاريين ورغبتهم في تمزيق تلك التسوية[2].

واضطرت بموجب هذه المعاهدة إلى تسليم ثلاث مناطق في حدودها الغربية إلى يوغسلافيا، لتستطيع الأخيرة أن تسيطر على الممرات الجبلية حيث تمتد سكة حديد نيشسالونيك فتأمن ذلك على مواصلاتها زمن الحرب[3].

- **معاهدة سان سيفر: 10 أغسطس 1920:**

عقدت هذه المعاهدة مع تركيا التي فقدت بموجبها إمبراطوريتها في أوربا باستثناء القسطنطينية وبحر مرمرة وشبه جزيرة غالي بولي أي أنها قد تخلت عن ما بقي من ترابها بما في ذلك أدرنه، واستقلت أرمينيا، واعترفت تركيا بالاستقلال الذاتي لكردستان وتولت اليونان مهمة الإشراف على منطقة أزمير

---

[1] مفيد الزيدي، **المرجع السابق**، ص 952.

[2] عطاء الله شوقي الجمل، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب**، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007. ص248.

[3] مفيد الزيدي، **المرجع السابق**، ص 953.

لمدة خمس سنوات يحق للسكان أن يطالبوا بعدها بالانضمام إلى اليونان، كما حصلت اليونان على جزر بحر إيجه ووضعت منطقة أصاليا تحت الإشراف الايطالي كما وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب الانجليزي[1], على أن الذي وقع المعاهدة هو السلطان العثماني محمد السادس (وحيد الدين) 1918-19[2], في حسن كانت الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كمال اتاتوك[3], وقد رفضت المعاهدة ورفضت التنازل عن أي جزء من الأرض التركية ولذا اسمرت تركيا في الحرب حتى هزيمة اليونان وتخلي فرنسا وايطاليا عن الأراضي التركية[4], وكانت الثورة الكمالية قد رفضت التصديق عليها وكان موقف فرنسا وبريطانيا من ثورة كمال متناقضافبريطانيا مع اليونان وفرنسا مع كمال أتاتورك الثائر، والولايات المتحدة لم تشترك في العصبة ولم تصادق على اتفاقية يسفر[5], وتنازل الأتراك بموجب المعاهدة عن سيادتها على الشعوب غير التركية التي كانت تحكمها الدولة العثمانية واعترفت بالدول الجديدة التي نشأت عن الحرب في مصر والسودان وقبرص وبحر إيجه وبالحماية الفرنسية على المغرب وتونس وتنازلت عن كل حقوقها في سوريا وفلسطين والعراق في المؤتمر الذي عقده الحلفاء في سان ريمو في ايطاليا 05 ماي 1920 ،حيث

---

[1] عبد العزيز نوار سليمان، عبد المجيد نعنعي، **المرجع السابق**، ص، 490-491.

[2] **وحيد الدين: 1861-1926**، أحد خلفاء الدولة العثمانية وآخر السلاطين العثمانيين حكم في الفترة من 1918 إلى 1922 بعد وفاه أخيه محمد الخامس رشاد وانتحار ولي العهد الذي هو ابن عبد العزيز الأول استسلمت الدولة بعد توليته بشهور حيث هزمت في الحرب واحتل أعداؤها أكثر أجزاء الدولة باستثناء بعض المناطق.

[3] مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة، قاد حركة المقاومة السياسية والعسكرية ضد معاهدة سيفر التي تضمنت نود نزع بموجبها أراضي واسعة من تركيا ووضع قيود شديدة على سيادتها وتمكن مصطفى كمال من طرف القوات اليونانية من تركيا واصح رئيس الجمهورية أسس حزب تركيا الفتاة وادخل الحروف اللاتينية في اللغة التركية ولقب بأبو الأتراك.

[4] الفرحي ميلاد، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (من النهضة إلى الحرب العالمية الثانية)**، ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا1955، ص 295.

[5] عبد القادر بجاوي وآخرون: **تاريخ العالم الحديث والمعاصر 1870-1939**، د ط، الديوان الوطني للمطبوعات، 2004, ص231.

تقرر وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين ووضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ووافقت على أن تستولي اليونان على بعض الجزر التركية في بحر إيجه وتقرر إنشاء حكم دولي خاص لمضيقي البوسفور والدردنيل فلا يحوز حصارهما ولا إدخالهما ضمن منطقة حرب كما فرضت على تركيا أيضا إجراءات تأدية كتعويض على ما أصاب غير الأتراك من الخسارة أثناء الحرب وأن تدفع نفقات جيوش الاحتلال بعد الشروع في تنفيذ المعاهدة وتحديد قواتها كما لا يزيد عن 50 ألف رجل[1], عن فكرة الإمبراطورية الإسلامية، وأخذت بالمبدأ الحديث الذي ينادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وإقامة الحكم الذي يراه صالحاً فقبلت تركيا التنازل عن كل دعوى لها في السيطرة على الأرض التي تقطنها الشعوب العربية[2].

نصت هذه المعاهدة على عودة السيادة التركية على ما يقارب شكل الأراضي التي تشتمل عليها تركيا الحالية، كما ألغت الامتيازات الأجنبية ووضعت هذه المعاهدة الحدود مع اليونان وبلغاريا، ودعت إلى تعديل الحدود مع سوريا والعراق، وأعلنت تركيا تنازلها عن سيادتها للبلاد العربية، وبذلك تقرر سياسة عدم المطالبة بالأملاك السابقة[3].

وفي نفس اليوم وقع "ميثاق المضايق" الذي يضمن حرية المرور فيها في زمن السلم والحرب ونظم مرور القوات البحرية المسلحة غيرها وتألفت لجنة دولية كالإشراف على سير العمل في المضايق طبقاً للميثاق الخاص بها، وبمقتضى هذه المعاهدة أيضا جلت القوات الفرنسية والبريطانية والايطالية عن الأراضي التي كانت تحتلها من الجمهورية التركية الجديدة[4].

---

[1] مفيد الزيدي، **المرجع السابق**، ص 95

[2] محمد قاسم، **مرجع سابق**,ص 290_291.

[3] الفرحي ميلاد، **مرجع سابق**, ص 295.

[4] عبد العزيز نوار سليمان، عبد الجيد نعنعي، **المرجع السابق**، ص 491.

هذه الاتفاقية الوحيدة من بين جميع معاهدات الصلح التي قبلتها جميع الأطراف معاهدة صحيحة ملزمة لهم، والتي لم تعدل إلا بعد ثلاثة عشر سنة وبعد أن وافقت الدول المبرمة لها على رضا واختبار لتعديلها[1].

المطلب الثاني : نتائج مؤتمر الصلح

من بين ما أقره مؤتمر الصلح في فارساي إنشاء هيئة أممية، أسس لها ميثاق تقوم عليه في سنة 1919 وهذه العصبة هي هيئة دولية صلاحيتها حل الخلافات الدولة كالوسائل السلمية.

وترجع فكرتها للرئيس الأمريكي ولسن الذي ألح على أن تتضمن التسوية إنشاء هذه الهيئة الدولية لضمان السلام العالمي في المستقبل حيث خصص القسم الأول من معاهدة فارساي ميثاق عصبة الأمم وقد ألح الرئيس ولسن على ضرورة وضعه في محتوى المعاهدة واعتبره جزء لا يتجزأ منها وهو الذي كان يحرص على إنشاءها أكثر من أي سياسي آخر ليتجنب العالم ويلات الحروب كالتي خرج منها سنة 1919 وقد نصت هذه الوثيقة بأن تتألف العصبة من الدول المستقلة استقلالا تاماً

ومن مبادئ عصبة الأمم

- صيانة الأمن والسلم الدوليين.
- عدم اللجوء إلى القوة من اجل حل القضايا الدولية.
- عدم عقد معاهدات أو اتفاقيات سرية وإنما يجب أن تكون علنية.
- توثيق التعاون بين الدول وتنميتها.
- العدالة والشرف والنزاهة يجب أن تكون هدف كل معاهدة .

[1] حمد قاسم، أحمد نجيب، **المرجع السابق**، ص291.

- إلا أن هذه العصبة لم توقف في أداء مهامها وتحقيق الأهداف المرجوة على المصلحة العامة وتجلي ذلك في فشلها في تجنب العالم حرب عالمية ثانية وهو أسمى مبدأ تهدف اليه[1].

[1] عبد العزيز نوار سليمان، عبد الجيد نعنعي، **المرجع السابق**، ص491

الفصل الثالث:

تأثير مؤتمر الصلح على الجزائريين

المبحث الأول: المشاركات في مؤتمر الصلح

المطلب الأول:تشكيل الوفد الجزائري

كانت الجزائر من المناطق السباقة إلى احتضان الفكر الجديد والدفاع عنه ، وخاصة فكرة حقالشعوب في تقرير مصيرها التي سادت العالم خلال تلك الفترة ، لذلك ما أن عقد مؤتمر الصلح . حتى بدأت سلسلة الاجتماعات حول الأفكار التي طرحها الرئيس الأمريكي ويلسون أملامنهمانه في حالة نجاح هذا الأخير في فرضها ، وجعل الدول المشاركة في المؤتمر تتبنياها وتعتبرها أساس السلم المستقبلي ، فان الجزائر لا محالة سوف تكون خير مستفيد من ذلك،[1] وحسب ما أوردته الصحافة الفرنسية فان هذه السلسة من الاجتماعات هدف من ورائها صياغة عريضة توجه إلى الرئيس ويلسون ومؤتمر الصلح ،كما نوقشت فكرة تشكيل وفد للانتقال إلى باريس لتقديم المطالب الجزائرية ، ولتجسيد ذلك تحرك المؤمنون بالفكرة لجمع التبرعات التي يحتاجها الوفد عند الانتقال إلى باريس ، وقد وصل صدى هذه الحملة إلى خارج حدود العاصمة حيث بعث احد مشايخ الطرق الصوفية بالغرب الجزائري 3000 فرنك مساهمة منه في تموين الوفد الذي تشكل خمسة أعضاء من برئاسة الأمير خالد ،ويضم كذلك قائد حمود والحاج معمر،[2] وقد اتصل الوفد بالبعثة الأمريكية إلىمؤتمر الصلح في مقرها بفندق كريون بباريس وكان ذلك يوم الجمعة 23 ماي 1919،وقد استقبل من طرف الملازم جورج ب نوبل ضابط المشاة بالبعثة الأمريكية، الذي وعدهم بإيصال العريضة إلى الرئيس، وحسب هذا الأخير فان أعضاء الوفد رفضوا التعريف بشخصياتهم أو الإمضاء على العريضة باستثناء الأمير خالد الذي وقع عليها وطالب أن يمنح له وصل بان الرئيس قد استلمها قبل أن يغادر الوفد باريس يوم السبت ، وبالفعل فقد قام الضابط بإرسال العريضة إلى السيد كلوز السكرتير الخاص للرئيس الأمريكي رفقة

[1]– عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج، 04 ، د م ج ، الجزائر ، ، 1995، ص، 473

[2]–– ابو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر د ب، الجزائر، طبعة خاصة ج، الثاني، 2007، ص50.

خطاب توضيحي عن حالة الوفد و المطالب المدرجة في العريضة، فقام كلوز بتحرير خطابين احدهم إلى الضابط نوبل والثاني إلى الأمير خالد يخبره فيه باستلام العريضة التي سيسلمها بدوره إلى ويلسون.[1]

أما بالنسبة إلى العريضة فبظهر حسب ما أورده الدكتور أبو القاسم سعد الله أنها أفكار الأمير، قياسا على التأليف التي حررها وجاءت متشابهة مع العريضة إلى درجة النقل عن الكتيبات مثل الكتيب المعنون ب (وضعية مسلمي الجزائر) ، الذي نشره الأمير عندما كان في المنفى ستة 1924،[2] أما جيلبير مبنيي فيرى أن العريضة مثلها مثل الكتابات المختلفة الأخرى للأمير ليست من بنات أفكاره بل هي نتاج لاتصاله ببعض الشخصيات الليبرالية الفرنسية.

ومهما يكن من أمر فان العريضة استطاعت ان تعبر بوضوح عن الوضعية التي كانت الجزائر تعيشها خلال العهد الاستعماري، رغم الاختصار الملاحظ عليها مقارنة بكتيب تونس الشهيدة مثلا، فهي قد جاءت في أربع صفحات، وكتبت على الآلة الراقنة باللغة الفرنسية ووجد فيها بعض التشطيب والإضافة بالقلم ، كما ضيقت ببعض الأسطر خاصة في الصفحة الرابعة حتى لا تضاف أخربخامسة،ورغم ذلك فان هذا لا يقلل من أهميتها كإحدى مصادر الوطنية الجزائرية التي يجب دراستها.[3]يمكن أن يمنح لهذه العريضة العنوان التالي أوضاع الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي "، وقد بدأت الوثيقة بمخاطبة روح الإنصاف والعدل في شخص الرئيس الأمريكي، لتقدم له الأوضاع التي تعيشها الجزائر منذ 1830.

---

[1]– Gilbert Meynier et Ahmed, Koulakssis L'Émir Khaled, premier za'îm ?,, L'Harmattan, Paris ,1987, p. 126

[2]– Gilbert MEYNIER et Ahmed, KOULAKSIS, Op Cit,p, 198

[3]– ابو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء ، المرجع السابق ، ج الثاني، ص ص،50–51

وتعرضت إلى مقاومة الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي لمدة سبعة عشرة سنة[1]، ورغم عدم التكافؤ بين الطرفين فقد ناضل الآباء بشرف لرد المعتدي وتحرير البلاد إلا إن حظ السلاح لم يكنفي صالحهم.

المطلب الثاني : تقديم العريضة

ثم استعرضت العريضة العلاقات الفرنسية الجزائرية مدة 89 سنة ، حيث رأت أن الجزائرييننازدادوا فقرا بينما ازداد المحتل غننا، فرغم الوعود التي قطعتها فرنسا للجزائريين من خلال توقيع ديبرمون على معاهدة 05 جويلية التي ضمن فيها احترام عادات وتقاليد الجزائريين ودينهم ، وكذلك الشأن بالنسبة لقانون 1851 الذي نص على احترام الملكية ، بالإضافة إلى التعهدات التي منحها أكد فيها أن 1865، والتينابليون إلى الجزائريين في زيارته الثانية مجيء ء فرنسا إلى الجزائر لا يندرج في إطار تدمير جنسية شعب بل بالعكس ، فقد جاءت لتحرير هذا الشعب من قهر طويل المدى، فقد أبدلت السلطة التركية بحكم اكثر لين وعدلا وتنويرا، وأكدت العريضة إن الشعب الجزائري كان يأمل أن يعيش جنبا إلى جنب مع المحتل في ظل السلام ، اعتمادا على هذه التعهداتالرسمية.[2]

إلا أن تلك التعهدات المعسولة لم تكن في الواقع إلا كلاما أجوفا ، حيث سار الفرنسيون على درب الرومان فقاموا بإجلاء السكان تدريجيا واستولوا على الأراضي الخصبة والمناطق الغنية، وهم مستمرون في إنشاء مراكز جديدة باغتصاب ما تبقى من ارض خصبة لدى السكان بذريعة وغطاء المصادرة لفائدة الصالح العام.

[1]– حكيم ابن الشيخ، دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912–1936) ،أطروحة ماجستير بإشراف الدكتورة مسعودة يحياوي ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ ، الموسم الجامعي ، 2001–2002،ص،123

[2]– أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء المرجع السابق، ج 2 ، ص 54.

كما أوضحت العريضة استيلاء الفرنسيين على الأحباس التي تقدر قيمتها بملايين الفرنكات وكانت تستعمل في صيانة المؤسسات الدينية، ومساعدة الفقراء والمعوزين ، ورغم ذلك فقد وزعت على الأوروبيين ، وهو عمل خطير لان أصحابها أوقفوها لغرض ديني مما يعتبر ضربا للمؤسسات الدينية، أما الاحباس المتبقية فهي خاضعة إلى الإدارة الفرنسية التي أنشأت هيئة دينية شكلية اختير أعضاؤها من الشخصيات المطيعة لفرنسا لتسييرها، رغم تبني فرنسا علمانية الدولة وفصلها الدين عن الدولة إلا أن ذلك لا يطبق على المسلمين .فهي في كل مناسبة تتعدى على حرمة المساجد وتقوم بحركات استعراضية فيها وخاصة خلال الحرب العالمية الأولى.

كما إن فرنسا أثقلت كاهل الشعب بالضرائب منذ تواجدها بالجزائر وقد تنوعت هذه الضرائب حيث أبقت على تلك التي كانت مفروضة عليهم قبل الاحتلال وأضافت إليها أخرى. وعند مقابلة ميزان المدفوعات نلاحظ أن الجزائريين قد أرهقوا بضرائب كبيرة تجاوزت طاقاتهم، في حين أن وضع الميزانية في الجزائر لا يأخذ متطلبات هؤلاء بعين الاعتبار لذلك بقيت المناطق التي يعيشون فيها بعيدة عن التنمية بدون طرقات ولا مدارس للأطفال.

وبفضل التضحيات الجزائرية استطاعت فرنسا ان تنشا جزائر فرنسية مزدهرة اقتصاديا، تنتشر فيها زراعة الكروم ، وقد مدت عبرها خطوط السكة الحديدية وطرق المواصلات ، إلا أن هذا الحال يخص المناطق الأوروبية في حين بقيت المناطق التي يسكتها العرب محرومة من كل ذلك، اذ نجد بعض المناطق ورغم عدم بعدها عن العاصمة إلا إنها آهلة بالسكان ، فقيرة وعرة المسالك ليس بها طرق مواصلات ، كما أن هناك العديد من التجمعات السكانية الهامة إلا أنها محرومة من كل شيء،فالسقي فيها ما زال بالوسائل التقليدية، كما كان الحال في عهد سيدنا إبراهيم ، والخلاصة ان حصة الأغلبية هي الأضعف وحمل الأشد فقرا هو الأثقل.

وفي ظل نظام جمهوري يخضع أغلبية السكان إلى قوانين خاصة يندى لها جبين البرابرةأنفسهم، ومن ميزاتها أن بعضها قد نص على المحاكم الاستثنائية (مثل المحاكم الزجرية والمجالس الجنائية) الصادرة في 29 مارس 1902و 30ديسمبر1902،و هو ما أدى إلى التقهقر الجبريللحريات.[1]

وحتىلايتهمأصحاب العريضة بالمبالغة فقد أرفقوا وثيقتهم بكتيبين فرنسيين عرفصاحبيهما برفض المعاناة التي كان الشعب الجزائري يعيشها في تلك الفترة في ظل أوضاع مزرية للغاية، والكاتبين هما : فرنسوا مارنار وهو محام لدى مجلس الاستئناف بالجزائر العاصمة ، وخاصة السيد شاررل ميشال الذي كان يشتغل مستشارا عاما وشيخ بلدية تبسة، وقد كشف الكاتبان فضاعة النظام الاستعماري، وظلم القوانين الاستعمارية ، كما أدرج أصحاب العريضة مثالا أخر على عدم الوفاء بالوعود التي اتصف بها الطرف الفرنسي حيث كان الشباب الجزائري قبل 1912 يشارك في الجيش الفرنسي عن طريق التطوع مقابل بعض المنافع التي يستفيد منها، إلا أن هذه المنافع ألغيت تدريجيا ، وبحلول سنة 1912 أصبح التجنيد إجباريا، وكان في بداية الأمر جزئيا حيث كان يشمل 10 بالمائة منعدد الجيش ، ثم عمم هذا الإجراء وأصبح شاملا رغم احتجاجات السكانورفضهم.

وأوردت العريضة أن ضريبة الدم قد طبقت على الجزائريين مثلهم مثل الفرنسيين رغم عدم التمتع بنفس الحقوق ، فالجزائري كان يعاني الفقر والبؤس والحرمان في حين تمتع الفرنسي الأوروبي بحقوق المواطنة ، وهو ما يعتبر خرقا لمبادئ العدالة الأولية، وقد أدى ذلك إلى سقوط مئات من الجزائريين في ميادين القتال مجبرين على فعل ذلك ، في مناطق لا علاقة لهم بها ، وقد ولدت هذه الحالة انتشار الأرامل والمعطوبين الذين يتلقون تعويضات لا ترقى إلى ما كان الفرنسيون يتلقونه فيمثل هذه الحالات، وقد انضم الجرحى من الجزائريين إلى صفوف البؤساء الذين كانت المدن والأرياف الجزائرية تكتظ بهم، والذي يتجلى بصفة ظاهرة في مدينة الجزائر التي يجر الأطفال بها بؤسهم إلى الشوارع ، رغم ذلك فان الحكومة العامة بالجزائر تبقى غير مبالية بذلك البؤس بحجة عدم التدخل في الحريات، وقد ولد ذلك

[1]– أبو القاسم . سعد الله ، أبحاث وأراء ، المرجع السابق، ج، 2 ، ص 56

انتشار العديد من الآفات الاجتماعية كتعاطي الخمور التي انتشرت في المقاهي بتشجيع من السلطات، وقد تحمل الجزائريون هذه المآسي كمهزومين مستسلمين منتظرين أن تشرق أيام اسعد تلك من التي يعيشونها.

المطلب الثالث: نتائج العريضة

ولعل هذه الأيام السعيدة المليئة قد أقبلت بعد التصريح الشهير الذي أدلى به الرئيس الأمريكي في ماي 1917 إلى شعوب روسيا والذي جاء فيه ((...لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها..)) إلا ان الأهالي تحت وصاية الإدارة الجائرة للحكومة الجزائرية قد أصبحوا في حالة من الإذلال يستحيل معها ان يطالبوا بحقوقهم فالخوف من القهر الذي لا يرحم أصبح يكمم الأفواه. ورغم ذلك فقد جاء الوفد الجزائري باسم مواطنيه مستنجدا بالمشاعر النبيلة لرئيس أمريكا الحرة ، يطالب بإرسال مندوبين جزائريين يختارون بكل حرية من طرف الشعب لتقرير مستقبل الجزائر تحت إشراف عصبة الأمم. كما طالب الوفد من الرئيس أن يدفع إلى اعتماد نقاطه الأربعة عشرة للسلام العالمي التي قبلتها دول الحلفاء إلى أن تكون قاعدة لتحرير الشعوب المستضعفة المقهورة دون تمييز عرقي او ديني. [1]

وأكدت العريضة للرئيس الأمريكي انه يعتبر في نظر العالم بأكمله ذلك الإنسان الشريف الحامل للواء الحق والعدالة ، خاصة وان أمريكا لم تدخل الحرب الضخمة إلا لتعميم تلك المبادئأنتنورعلى جميع الشعوب ، كما أكد أصحاب العريضة إيمانهم في الكلمة المقدسة للرئيس، متمنين العريضة هذا الأخير وتوضح له الوضع الشاذ الذي تعيشه الجزائر. وتختم العريضة بتقديم آياتالاحترام إلى ويلسون.

تعتبرهذه العريضة من أهم وثائق الحركة الوطنية الجزائرية فهي منذ فترة مبكرة استطاعت أن تضع اليد على جر الجزائر وتصف أوضاعها المزرية ، وصدق الدكتور أبو القاسم سعد حين قال عنها أنها تعتبر

[1]– أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء ، المرجع السابق، ج، 2 ، ص ص، 57 58

إدانة للاستعمار الفرنسي، وربطا لحاضر المقاومة الوطنية بماضيها ، وفتحا في تطورالشعور الوطني[1]. فرغم أنها لم تنص صراحة على المطالبة باستقلال الجزائر إلا أن ذلك كان بالمعنى وضمنيا فما المقصود بحق تقرير المصير ؟ الم نر في الفصل الأول انه التحرر من العبودية والاستعمار. أن هذا المطلب هو الذي جعل الدكتور شارل روبير اجرون يغير موقفه من الأمير بكل صراحة ويعتبره أول دعاة الوطنية الجزائرية إذ يقول ((...كنت أؤكد إلى الوقت الحاضر أن الأمير خالد لم يطالب إطلاقا باستقلال الجزائر لا في خطبه ولا في كتاباته ، وبذلك فلا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره من الوطنيين الجزائريين ، ولكن عريضته إلى الرئيس ويلسون أمدتني بالدليل المعاكس، لذلكفانا أصحح حكمي واقر بان الأمير خالد يعتبر احد أول الوطنيين الجزائريين)). ولعل السؤالالذي يطرح ما هي مختلف المواقفمنهذه الحركة المطلبية التي قام بها الأمير.[2]

الحقيقة أن هذا التحرك الذي قام به الأمير قد جلب له نقمة السلطات الفرنسية وسخطها، فمنذ 1920 شنت الصحافة الفرنسية حملة شعواء ضده ، حيث اتهمته الاكسيون فرنسيز L'Action française بالتآمر ضد فرنس، وقد ردت عليها الإقدام بأنها قد استقت معلوماتها من بعض منافسي أمثال الدكتور بن التهامي و الدكتور صوالح– الاثنين كانا من أعضاء حركة الشباب الجزائري وصديقين للأمير ثم فرقت بينهم المنافسة السياسية– وكادت هذه القضية أن تؤدي إلى العدالة لولا عودة المياه إلى مجاريها بين الأمير وأصدقائه الحكومة العامة في الجزائر بحركة الأمير فان المصادر لم تفصل في علمها بما جرى ، فالأمير يرى أنها لم تأخذ علم بالموضوع ، لو كان لدى الحكومة الجزائرية دليل واحد على تورطي في القضية ، لسلمتني للهوليكوست.))، وحسب تقرير لوالي الجزائر العاصمة فيه الأمير بأنه ((محرض أعماه اعتزازه بنفسه وكبريائه وطموحه لتجسيد التقاليد الدينية والقومية .

[1]– أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء، المرجع السابق،ص48

[2]– سعيد بحيرة, فكرة الآمة التونسية ، مدلولها وتجلياتها (1919 – 1939)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، قسم التاريخ، تحت إشراف خليفة الشاطر، الموسم الجامعي : 1998–1999، ص133.

والملاحظ هنا أن هذا التقرير لم يشر إلى موضوع العريضة، لكن تقريرا آخر صدر عن الحاكم العام في الجزائر في ماي 1920 اظهر صراحة علم الحكومة العامة بالموضوع، رغمذلك فقد بقي الموقف الفرنسي من الأمير غامضا ولم يتخذ ضده أي إجراء على الأقل قبل سنة 1924، اما بالنسبة لحكومة باريس فان المصادر كذلك لم تتفق في هذا الموضوع، فهذا الدكتور ابو القاسم سعد الله يؤكد عدم وجود أدلة تثبت علم باريس بالموضوع ويرى إن الرئيس الأمريكي لم يعلم السلطات الرسمية الفرنسية بموضوع العريضة ، ولكن ذلك لا يعني عدم علم المخابرات الفرنسية بذلك اجرون فهو يدعم طرح سعد الله ويؤكد عدم علم الحكومة الفرنسية.[1]

ومهما يكن من أمر فان العريضة الجزائرية أكدت تمسك الجزائريين بالانعتاق وتأثرهم بما كان أحداث عالمية على غرار الشعوب العربية الأخرى كالشعب التونسي الذي تحرك هو كذلك.

[1]– أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ج2، ص69.

المبحث الثاني: أثر مؤتمر الصلح على فرنسا

المطلب الأول: ردة فعل فرنسا على مشاركة الجزائر في مؤتمر الصلح

تأثرت الجزائر مثل غيرها من المناطق العربية بما كان يجري من أحداث وما يسري من أفكار ،فهي وان لم تستطع إيصال صوتها إلى العالم نتيجة لذلك الحصار الذي ضربته فرنسا على مستعمراتها وخاصة في شمال إفريقيا حيث عملت بكل وسعها لمنع تسرب الفكر الويلسني وأفكار الثورة البلشفية، فلما رأت أن ذلك ضربا من الخيال بادرت إلى القيام بحركة إصلاحات، من خلال إصدار قانون 04 فيفري 1919 الذي يندرج حسب اجرون في إطار العاطفة الجياشة للمتروبول أو الفكر الويلسني[1] الذي كان له الأثر الكبير في إثراء المناقشات الخاصة بصياغة هذا القانون،[2] إلا هذه المبادرة في الحقيقة هي محاولة لقطع الطريق عن الأفكار الجديدة التي بدأت تنتشر في الجزائر والتي عبر عنها في مؤتمر القوميات باش حامبا الذي طالب باستقلال الجزائر كما راسلوا الرئيس الأمريكي ويلسون مطالبين بتطبيق حق تقرير المصير على الجزائر وتونس ، خاصة وان هذا التاريخ يصادف مناقشة القضية العربية في مؤتمر الصلح ، فكأن فرنسا أرادت بذلك أن توضح للعالم أنها تطبق الأفكار الجديدة في مستعمرتها ، وبالتالي فلا مبرر لسماع صوت الوطنيين، إلا أننا عندما ندرس هذا القانون نجد انه بعيد كل البعد عن الأفكار التي نادي بها ويلسون، فهو وان كان ذو أهمية حقيقية إذ يعتبره محفوظ قداش ميثاق حقيقي أما اجرون فيرى فيه انه انجاز سعيد للسياسة الليبرالية التي انتهجها البرلمان[3]، إلا انه في الحقيقة لا يخلو من عيوب وأخطاء كبيرة ، فهو يحدد في فصله الأول شروط الحصول على المواطنة الفرنسية)

---

[1]– Charles Robert AGERON, "Une Politique Algérienne libérale Sous La Troisième République (1912–1919)", Revue d'histoire moderne et contemporaine,T,VI,Avril–Juin,1959p,123

[2]– M REMOND, "L'élargissement des Droits Politiques Des indigènes ses Conséquences en Kabylie "Revue Africaine, 3° Trimestre 1927, p. 213

[3]– Charles Robert AGER ON, Une Politique Algérienne libérale, Op Cit, p, 121

، رغم أن الجزائريين كانوا بحكم القانون فرنسيين بناء على قانونالسيناتيس كونسيلت الصادر سنة 1965، أما فصله الثاني فهو خاص بحقوق الجزائريين غير الفرنسيين في التمثيل في المجالس الجزائرية المنتخبة، وينص هذا الفصل على أن الجزائريين الذين لا يريدون الجنسية الفرنسية سوف يكون لهم ممثلين في المجالس الجزائرية المنتخبة، كما أكد على أن الجزائريين الذين يعملون كمستشارين جزائريين في البلديات يمكنهم المساهمة في انتخاب رئيس البلدية، كما أكد على عدم ازدواجية المسؤولية اذ الشخصيات للمعينة من طرف السلطة الفرنسية في مناصب إدارية ليس لها الحق في المناصب الانتخابية، كما قام القانون بتوسيع القسم الانتخابي الخاص بالأهالي بحيث أصبح عدد للمنتخبين 400000 بدل 15000 ، كما أكد على أن عدد الجزائريين في المجالس العمالية يجب أن لا يتجاوز ربع جملة الأعضاء اما الثلاثة أرباع الأخرى فهي خاصة بالأوروبيين.[1]

رغم السلبيات والأخطاء و المواقف الرافضة لهذا القانون من مختلف الأطراف سواء الجزائرية أو الفرنسية، فانه ساهم في إيجاد حركية كبرى خلال تطبيقه إذ كان للحملات الانتخابية لانتخابات سنة 1919 دور كبير في تنشيط الأجواء في الجزائر حيث تكاثفت الفئات الشعبية من اجل دعم المرشحين الوطنيين،[2] وخاصة القوائم التي قدمها الأمير خالد الذي تزعم قائمة الجناح المحافظ من النخبة العصرية للانتخابات البلدية والولائية، وهي القوائم التي تبنت طرحا تناغم وتطلعات الشعب الجزائري، وأقام دعايته على أرضية دينية وقومية حسب ما أورده محفوظ قداش، وعارضقوائم المتجنسين وبني وي وي وسماهم المطورنين، وقد حققت قائمة الأمير خالد نتائج باهرة سواء في الانتخابات البلدية والولائية قدرت ب 940 صوتا مقابل 392 صوتا لقائمة ابن التهامي.

لقد أفرزت انتخابات 1919 وضعا جديدا لذلك اعتبرها البعض نقطة انطلاق جديدة في تاريخ الحركة الوطنية أدت إلى الكشف على العديد من القضايا منها انقسام النخبة الجزائرية الى اندماجيين

[1]–أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 02 ،ط04 ، بيروت ، ص 272.

[2]–ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج، 02 ، ص 274

ومعادين للاندماج، والكشف عن حقيقة الرأي العام الجزائري الذي كان ضد الاندماج وظهور زعيم وطني استغل رصيد أجداده وسمعته للفوز في الانتخابات. كما نتج عن هذه الانتخابات بروز أحزاب سياسية احدهما يعرف بحزب الإصلاح المعادي للاندماج الذي نادي بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين مع الحفاظ على الأحول الشخصية ، أما الحزب الثاني فهو الحزب الليبرلي الذي كان ينادي باندماج الجزائريين بغض النظر عن قضية الدين. [1]

المطلب الثاني: نتائج مؤتمر الصلح على فرنسا

و أدت هذه الأحداث إلى جعل السلطات الفرنسية في الجزائر تتفطن الى خطر الإصلاحات رغم عدم ديمقراطيتها وأخطائها ، حيث بينت الانتخابات التي جاءت نتيجة لها بعد الفئات الاجتماعية التي تدور في فلك فرنسا من بشوات وقياد وجماعة النخبة للمنادين بالاندماج عن المجتمع الجزائري الذي تلاحم مع الزعامات التي عبرت عن تطلعاته ، وكل ذلك أقلقت هذه السلطات وجعلها تشن حملة منادية بإلغاء هذه الإصلاحات والعودة إلى العمل بقانون الأهالي، وكان من الطبيعي أن تطال هذه الحملة الأمير الخالد الذي مثل الجناح المعادي لفرنسا ، واتخذت هذه الحملة من صحف الكولون منابر لتشويه سمعة الأمير كما استغلوا حقد الأعيان الذين افقدهم الأمير كل مصداقية لدى شرائح كبرى من الشعب الجزائري، فذهب وفد من هؤلاء يوم 02اوت 1920 إلى باريس أين استقبلهم الرئيس ميليران وقدموا تقريرا عن النشاط الانفصالي المشبوه للأمير، وتكررت الوفود التي كانت تكيد الخالد، وكان من نتائج هذه الحملة نفي الأمير الى خارج الجزائر سنة 1924.[2]

[1]– Charles Robert AGER ON, Une Politique Algérienne libérale, Op Cit, p, 147

[2]–ابوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج : 02 ، ص ، 292

بعد نفي الأمير عملت السلطات الفرنسية على إعادة الجزائر إلى ما كانت عليه قبل الحرب حيث جددت قانون الأهالي سنة 1923 لمدة خمس سنوات، ثم أعادت العمل بقانون الحجز السريسنة 1926 .

لقد ظنت فرنسا أنها بهذه الحركة ستقمع الفكر الجديد في الجزائر وتعيدها إلى عهدها الذي كانت عليه قبل الحرب مستعمرة هادئة ، إلا أن قطار التغيير قد تحرك ولما يمكن لتلك الأساليب البالية أن توقفه ، فقد كانت مرحلة العشرينات بحق محطة بارزة في تاريخ الحركة الوطنية إذ اعتبرتالحاضنة التي احتضنتها ، خاصة بعد تأسيس النجم ومواقفه الاستقلالية.

المبحث الثالث :ردة فعل الأمير خالد

المطلب الأول: نشأة الأمير خالد

بعدما احتل الاستعمار الفرنسي وطن الأجداد، قام الجد عبد القادر بالوقوف في وجه العدو وجاهد في سبيل الله، لكنه رغم التصدي والمقاومة، فقد استطاع الظالم أن يفرض نفسه، ولم يعد باستطاعة الأمير الاستمرار في ميدان القتال، فقرر مغادرة الوطن الحبيب بحثا عن الاستقلال ومواصلة الحياة إلى أن وصل عاصمة الشام، مدينة دمشق العريقة، والتي استقر فيها عبد القادر الجزائري، ومن معه من العائلة والأتباع.[1]

هناك، في سوريا، كبرت العائلة وتكاثر الأحفاد، وكان من بينهم الشاب الذي نشأ وهو يكن حبا خالصا وكبيرا لأمة الأجداد وأرضها وأمانيها ، ذلك هو الأمير خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر الجزائري .

ولد الأمير خالد في دمشق، اليوم الرابع عشر من شهر محرم من سنة 1292 هجرية، الموافق لـ 20 فيفري 1875 ميلادية، والده الهاشمي ابن الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، وقائد المقاومة ضد الاستعمار ، ولد الأمير خالد على أرض سوريا، وهناك تلقى تعليمه وتربى تربية سليمة وصحيحة داخل أسرته، وقد كونه والده دينيا بعد حفظه للقرآن الكريم وبروعه في العلوم العربية والدينية.[2]

[1]- بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، دار النفائس ط 2 ، بيروت، لبنان، 1984)،ص92.

[2]- بوشيخي شيخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س (ن)، ص63.

كان متوسط الطول (واحد متر وخمسة وسبعين سنتمتر)، مع انحناء بسيط في ظهره كان له كتفين عريضين، ذو لحية وصدر واسع وأنف مستقيم، كان بسماته يشبه كثيرا جده الأمير عبد القادر، كما أنه فضل لقب الأمير واشتهر به نسبة تمسكه بأصوله الجزائرية.[1]

أما والدة الأمير فقد كانت سوداء البشرة وهذا ليس بالعيب فالعرب المسلمون لا يفرقون بين العروق والأجناس .[2]

كما عرف الأمير باعتزازه بكفاح الآباء والأجداد، فقال: «إن أجدادنا قد أضرمونا حربا حامية الوطيس مدة 15 عاما وأزيد ولم يكن النصر حليفهم، كما لا ينبغي لي وأنا حفيد الأمير عبد القادر أن أسكت مثلما فعل كثير من المنتخبين».

لقد لقي هذا الاعتزاز صدى طيبا وحماسا لدى الجماهير ، فأصبحت تؤيد الأمير خالد،وتسرع لحضور الاجتماعات التي يشرف عليها، معتبرة إياه حفيد رمز المقاومة، لذلك باحترام و شعبية لم يحصل عليها غيره ممن سبقوه، كما أن الأمير خالد كان يعتز بنسبه للشريعة الإسلامية، كونه غيور على وطنه الجزائر فالإسلام في ذلك العهد لا نفصل عن اللغة والوطن.[3]

فهكذا ولد الأمير في بيت من أعرق البيوت نسبا ودينا وسمعة حسنة سبقته إلى كل دول العالم الإسلامي.[4]

---

[1]-محمد شبوب الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2015، ص05.

[2]-آسيا تميم الشخصيات الجزائرية 100 شخصية دار المسك للنشر، الجزائر الشاطئ برج البحري، الجزائر، 2008)،ص 53.

[3]-عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936، ج1، (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984)، ص77

[4]-آسيا تميم، المرجع السابق، ص54.

وهكذا يتأكد لنا أن الأمير خالد كان شخصية وطنية بارزة وإليه يرجع الفضل في توحيد حركة النخبة والدفاع عن الخصوصية الدينية والوطنية للأهالي المسلمين، وحقق تياره الإصلاحي نجاحا معتبرا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت تجربة النضالية للأمير خالد، تمثل بحق مرحلة حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية السياسية، ورصيدا ثريا استفادت منه الأحزاب والجمعيات الجزائرية التي تأسست في فترة ما بين الحربين العالميتين.[1]

كما جمعت الكتابات عليه، على أنه شخصية عامة، استطاع بدهائه أن يختزل في شخصه ملامح الأمة المتطلعة إلى توضيح هويتها واستعادة زمام أمورها ، فوصف بالوطني والرائد وأول زعيم،[2] لنتأكد أن الأمير خالد كان رجل أمة، ورجل دولة ترتقي شخصية إلى مصاف الأبطال الذين استقطبوا حولهم قيما اجتماعية وسياسية وحضارية للأمة الجزائرية المتوثبة لإزالة غبار التخلف الحضاري المروع الذي عاشت فيه طوال قرون فقد تماهت المسألة الأهلية بحركة الأمير التي وهب نفسه لها وصارت هي مصيره الذي ضحى من أجله.[3]

اشتهر الأمير خالد بالدفاع عن الحضارة الإسلامية في الجزائر ، وعن حقوق الجزائريين في التمثيل النيابي، بعدما أدرك أهمية ذلك أثناء إقامته بباريس، كما ناد أيضا لتحسين الأوضاعالاجتماعية والاقتصادية لإخوانه، ونال بذلك شعبية كبيرة وكسب نفوس المسلمين الجزائريين، لكن بازدياد نشاطه، وتعاظم شأنه، قامت فرنسا بنفيه إلى مصر عام1923.[4]

بذلك القرار، بدى خالد في مظهر الشهيد، وهو ضحية كغيره لطغيان الإدارة الاستعمارية العنصرية، فبعد أن عرف حقارة السلطات العسكرية، وكان محل انتقادات الصحافة الأوروبية، ودفع عدة غرامات وتعرض لعدة هجومات شخصية، كان عليه التخلي عن كل وظائفه والانعزال، وأشار أحد

[1]-محمد بشوب، المرجع السابق، ص06.

[2]-بسام العسلي، المرجع السابق، ص93.

[3]-عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون المرجع السابق، ص93.

[4]- محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939: تر: محمد بن البار، دار الأمة، 2011)، ص146.

أنصار خالد كان يكتب في" Trait d'union" "همزة وصل «أن السياسة الشجاعة التي كان يقودها خالد في جريدة الإقدام هي التي كانت سبب إبعاده، فعندما رأت الإدارة نشاطه مضر بالنظام الاستعماري، خيرته بين الحبس الإداري في منصب في أقصى الجنوب أو الرحيل الطوعي عن الجزائر».

وهكذا طرحت جريدة "لوباريا" ظروف نفي الأمير : لم يكن الأمير خالد الرجل الذي يمكن تخويفه، فقد واجه جماعة هائجة تكالبت عليه معتمدا على جماهير الأهالي التي كان يحظى عندها بنفوذ معتبر « وهكذا لجأت الحكومة العامة إلى رشوة من يسمون أصدقاء الأمير وقد باعوا أنفسهم كلهم كما يباع قطيع الأغنام وبتعرضه للخيانة والملاحقة والتهديد بالحبس فقبل المنفى على بيع نفس. وقد قص بلغول الذي كان صديق الأمير وأمين سره ظروف رحيل خالد: «استدعى الحاكم العام الأمير خالد، وأنذره بالتخلي عن سياسة التشويش وخيره بين تقاعد في رفاهية،وعقوبات قاسية فأكد نيته في إبلاغ الجماهير ووضع رهن الاعتقال ورافقه رجال الشرطة إلىمسكنه وفي الليلة الموالية أخذ وعائلته طريق المنفى وانصدمت الجماهير بوصوله الإسكندرية».[1]

ويقول العقاد: فلما تولت الحكم في فرنسا وزارة يسارية برئاسة هيريو في نهاية سنة 1924سمح له بالعودة إلى فرنسا، وهناك أتيح له الاتصال بالوطنيين الجزائريين والمراكشيين فغرس فكرة العمل المشترك بين أجزاء المغرب، واشترك الأمير خالد في أول مؤتمر مغربي من نوعه انعقد في 12- 1924 للنظر في أحوال المغرب السياسية والاقتصادية والثقافية.

وكان من أعماله إرسال برقية تأييد إلى الأمير الخطابي، ومناضلي الريف المراكشي (وأخرى إلى الشعبين المصري والتونسي وعندما عاد إلى مقره بالإسكندرية اتهمته السلطات الفرنسية بالتعاون مع الخطابي

[1]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص147

وطالبت بتسليمه وسلمته الحكومة المصرية إلى قنصلية فرنسا، وانتهى به الأمر إلى الاعتقال في سوريا إلى أن توفي بها سنة .1936.[1]

كان لوفاة الأمير خالد مظهر عظيم، وذلك للقيمة الرمزية والمعنوية التي تمتع بها كشخصية وطنية لدى اخوانه الجزائريين ، فلأول مرة في تاريخ الجزائر ومن بداية الاحتلال، يعزى شخص جزائري بتلك الحظوة والمشاهد الجليلة الحادثة التي توقف فيها الجزائريون عن ممارسة حياتهم العادية في يوم العاشر من كانون الثاني/ جانفي 1936، كما صلّت عليه الجماهير صلاةالغائب، مقدرة فيه المناضل والمدافع عن حق الجزائريين في التنمية والتطور، وهكذا أضافت وفاة الأمير قيمة اعتبارية ورمزية جديدة وجليلة إلى وجدان المجتمع الأهلي المسلم.[2]

المطلب الثاني: تعليمه وتكوينه العسكري.

تلقى الأمير خالد تعليمه الابتدائي في دمشق وتثقف على أيدي بعض الكرام من شيوخها.[3]

وتردد على معاهد دمشق الدينية وأمعن في رحاب دورها ومساجدها ومرابعها مرحلة طفولته

المبكرة. [4]قرر الهاشمي العودة إلى الجزائر سنة 1892 ومعه وأخوه في رفقة أبيهما إلى وطن الآباء ومثوى الأجداد في الجزائر المحروسة ، ولم يستقر الأمير خالد في الجزائر طويلا إذ لم تمضى سوى أشهر قليلة حتى تم إرساله وأخيه إلى باريس للدراسة في ثانوية "ليسييه لويس لوغراند" بص فتهما طلابا داخلين، يتقاضى المعهد منهما التعويضات المقررة للدراسة.دخل بإلحاح من والده للمدرسة الحربية الفرنسية "سانت" سير.

---

[1]- عبد الله بن إبراهيم بن العقون المرجع السابق، ص85.

[2]- نور الدين تنيو، إشكالية الدولة في تاريخ كة الوطنية الجزائرية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015)، ص154.

[3]عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون الكفاح القومي والسياسي، المرجع السابق، ص 75.-

[4]-بسام العسلي، المرجع السابق، ص93.

عام 1893 حين تم قبوله دون إجراء الفحص العادي للقبول، وذلك في 07 تشرين الثاني نوفمبر – 1893 وحاولت الإدارة الفرنسية قبول الأمير خالد لا كأجنبي وإنما كمواطن فرنسي على أمل قبوله الجنسية الفرنسية قبل تخرجه من الكلية.[1]

في عام 1897 تخرج خالد من المدرسة الحربية "سان سير برتبة ملازم خدم بعدها في الحبس الفرنسي، وأظهر كفاءة عالية في قيادة كتيبة الصبايحية.[2]

كما شارك الأمير خالد في الحرب العالمية الأولى في الجبهة الأوروبية ووصل لرتبة نقيب.[3]

لكنه ما لبث عاد إلى الجزائر دون أن ينهي دراسته ذلك أن ميولاته الوطنية واستقلاله الفكري دفعه إلى انتقاد السلطة الفرنسية، في الجزائر أخذ يخالط بعض الشبان الجزائريين الذين كانوا يتداولون في شؤون إصلاحية مستفيدين من حصانة الجنسية الفرنسية التي كانوا يتمتعون بها وقد فكر خالد مرارا بالفرار من الجزائر ولكن والده تمكن من إقناعه بالعودة إلى مدرسة "سانت سير" وذلك إثر حصوله على موافقة خاصة من السلطات العسكرية.

وعند رجوعه إلى كلية "سانت سير" الحربية لإكمال دراسته تخرج منها برتبة ضابط.[4]

خدم الأمير خالد في الجيش الفرنسي وأظهر كفاءة عالية في قيادة كتيبة الصبايحية لكن الإدارة الفرنسية ظلت تتحفظ من مواقفه خاصة وأنه رفض الجنسية الفرنسي، نشط في العمل السياسي قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى وتطوع للحرب بعد اندلاعها.[1]

---

[1]- أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص58

[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014)،ص141.

[3]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1 ، دار المعرفة الجزائر، 2006)، ص392.

[4]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار) ريحانة القبة ،الجزائر، 2002)، ص164.

خدم الأمير خالد منذ تخرجه حتى عام 1913 في مواقع مختلفة في الجزائر والمغرب التحق بفيلق الفرسان السباهين في منطقة المدية ثم فصل مكرها إلى فوج الخيالة الخامس حين أمضى سبع سنوات هناك.

والظاهر أن الأمير خالد أجبر على الانضمام إلى المدرسة الحربية "سانت سير" بناء على استراتيجية جده عبد القادر ، لذلك كان يرفض الانصياع إلى أوامر الجيش، وعرف عنه أنه كان يرتدي البرنوس ولا يرغب في الزي العسكري الفرنسي، وهو دليل تشبثه بأصالته وهويته العربيةالإسلامية.[2]

رفض الأمير خالد القبول بالجنسية الفرنسية ولم يبق أمامه إلا متابعة حياته العسكرية العادية كضابط في جيش المواطنين الجزائريين.

تخرج برتبة ملازم ثاني في الجيش وكان عليه الانتظار لمدة خمس سنوات حتى يتم ترقيته لرتبة ملازم، وكان الأمير خالد قد طلب في سنة 1900 منحه لقب الآغا غير أن السلطات في الجزائر، رفضت الاستجابة لهذا الطلب المتواضع والمهم في الأمر أن الأمير خالدنقل لفترة قصيرة للخدمة في كنية الصبايحية الأولى في سنة 1904 أو 1905 وتم ترفيعه في سنة1908 إلى رتبة نقيب، فكانت هذه أعلى رتبة يمكن أن يبلغها ضابط جزائري لا يحمل الجنسيةالفرنسية.[3]

اضطهد الأمير خالد وأتهم أحيانا بأنه : "وطني" "مسلم" وأحيانا شيوعي" ولم يلبث أن أبعدقسرا إلى فرنسا في جوان 1923 واستمر هناك في نشاطه السياسي.[4]

---

[1]- عبد الله مقلاتي المرجع السابق، ص-ص141-142.

[2]- حكيم بن الشيخ المرجع السابق، ص58.

[3]-بسام العسلي، المرجع السابق، ص94.

[4]-أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص60.

المطلب الثالث: بداية العمل السياسي للأمير خالد.

منذ أن كان خالد طالبا ثانويا، ضابطا بالمدرسة العسكرية الخاصة، كان يفتخر بانتسابه لنسل "قائد" عربي وقد أظهر منذ أن كان شابا شجاعة كبيرة، ولم يكن يتردد في طلب رد الاعتبار بالسلاح من خصومه، فقد أظهر اهتمامه بالقضية الجماهرية منذ نعومة أضافره، وفي الجزائر اتصل بحركة الشبان الجزائريين الذين سعدوا كثيرا بوجود حليف طيب السمعة، وكان خالد قد تمردعن الجيش وطلب صرفه من الخدمة عام 1912 ، وعاود ذلك عام.1913.[1]

وقد أعطى لطلبه معنى سياسيا كبيرا مؤكدا : سأقطع الجيش مادامت القرارات لم تطبق ولم تصبح حقيقية» فهو لا يخشى أن يعتبر سياسيا، ويجد أنه من الطبيعي والقانوني أن تسحب منه الحكومة منحته المقدرة ب 2800 فرنك ، لأن أموال دافعي الضرائب ليست موجهة لتلبية حاجياتالسياسيين .

لقد آل على نفسه أن تعرف فرنسا الحقيقية للأهالي الذين منعوا من تخيلها من خلال السحب الكثيفة التي تخفيها عنهم لبعض المعمرين الجشعين، وتقريبا كل الصحف الجزائرية وكل الإدارة الجزائرية، وأشار بمرارة إلى أنه إذا كان كل الفرنسيين القادمين إلى الجزائر محبين للعرب، « فإن نصفهم يصبحون بعد وصولهم معادين للقرب».[2]

لقد فكر في إنشاء حركة "وفاق" بين فرنسا والأهالي خطوط لبرنامجها العريضة أن تكون السيطرة الفرنسية ليست فقط مقبولة كواقع ، بل مرحبا بها على أنها عمل خير، وتكون الخدمة العسكرية إجبارية لجميع الأهالي مثلهم مثل كل الفرنسيين وفي المقابل يلغي كل نظام استثنائي».

[1]-محفوظ قداش المرجع السابق، ص126.

[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص.149

ونشر التعليم أكثر فأكثر في الجزائر وتمثيل جدي للأهالي في كل المجالس التشريعيةوالحاكمة، ولن يستطيع النقيب خالد العودة إلى مكانه في الجيش الفرنسي إلا عندما تطبق تلك الإصلاحات وعندما بدأ حياته السياسية في الجزائر كان يعتبر عنصرا خطيرا، والناطق باسم القومية الإسلامية الناشئة، وظهر غداة الحرب كقائد لحركة الشبان الجزائريين وقد شد انتصاره في الانتخابات المحلية لمدينة الجزائر انتباه الإدارة.

ونص قرار المجلس الذي طعن في تلك الانتخابات على اتهام خالد بأنه أقام دعايته على أرضية دينية وقومية، وأنه أثار نهضة ضد أولئك المخلصين بالقضية الفرنسية ولم يتوقفوا عن ممارسة سياسة الإدماج ضد المجنسين، وأنه دعا الأهالي إلى اتباع نهج النبي صلى الله عليه وسلم، لقد تم إظهار الأمير على أنه قومي، رغم اعتراضات وربما رغما عنه.[1]

لاحظ الأوروبيون باندهاش أن المسلمين المخلصين للقضية الفرنسية، قد هزموا في انتخابات 1919 وقد تم طرح قضية القومية الإسلامية، كان ذلك هو السبب المقدم، لقد تم رفع الراية في وجه المسيحيين، صوت الأهالي بكثافة لصالح الأمير ولصالح أولئك الذين كانوا يوصون بهم، وقد استخلصت الإدارة معنى الانتخابات فحسب التقارير العامة للحاكم العام، كان النقيب خالد الأمل الوحيد في عالم الأهالي».[2]

وقد لعب العامل الديني دورا كبيرا في تحريم بعض المترشحين الإداريين فقد أشار محافظ قسنطينة إلى أنه: «كان كافيا أن يعلن المترشح عن ماضيه الإداري والخدمات التي قدمها لفرنسا حتى يكون مآله الفشل» لقد خرج "القياد" مكسوري الجناح من هذه الاستشارة كما لاحظ منتخبون من الأهالي أنه بوسعهم لعب دور في المجالس بدعمهم لفريق من المنتخبين الأوربيين.[3]

[1]- محفوظ قداش ، المرجع السابق، ص128

[2]- بسام العسلي، المرجع السابق، ص95.

[3]- محفوظ قداش المرجع السابق، ص.129

حافظ خالد على هيبته أمام المعمرين الذين طالبوا بمراجعة قانون 04 فيفري 1919، وإعادة العمل بنظام الأحكام التأديبية والاعتقال، ودق التفتيش دون أمر قضائي، وتقليص المنتخبين لأهالي، فقد أشار إلى أن الأوروبيين ينتفضون ضد القوانين التي يصادق عليها البرلمان بانتظام في حين بقي المسلمون مع البرلمان والقانون.

لقد جعلت الانتصارات الانتخابات التي أحرزها والأغلبية القوية التي حصل عليها يراعي ترشح عدد كبير من أصدقائه وخاض حربا بلا هوادة ضد النظام الاستعماري والإدارة العلياوالصحافة الأوروبية، وكانت الممارسة السياسية للأمير خالد التي بدأت 1919 لها أهمية عظمفي تطور الحركة الوطنية الجزائرية.[1]

[1]- آسيا تميم المرجع السابق، ص56

خاتمة

- بعد دراستنا للموضوع وتصفحنا للمصادر والمراجع والمقارنة بين الاراء والمواقف المختلفة، التي تناولت الموضوع من عدة زوايا توصلنا الى النتائج التالية .ان فرنسا منذ دخولها الجزائر كان هدفها واضحا في كل المجالات هو جعل الجزائر مدينة فرنسية بكل مايعني ذلك من ابعاد . طمس تاريخها وشخصيتها الوطنية وازالتها من الاعتبار .نجد ايضا ان فرنسا اصدرت قرارها المشهور في 22جويلية 1834 الذي يعتبر ان الجزائر جزءا لايتجزأ من فرنسا وان الجزائر ارض فرنسية .دعم فرنسا للمعمرين ماديا ومعنويا بهدف استقرارهم في هذه الارض الشاغرة . التحكم بمصير الشعب الجزائري والهيمنة على الميزانية التي تعد الركن الاساسي في تسير نظام الدولة .سوء احوال الجزائرين الاجتماعية بعد ان استعملت السلطات الاستعمارية كل الاساليب الدينية من اجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية والا جتماعية التي وجدتها في الجزائر وتوجيهيها لمصالح الفرنسية والاوربية
- سياسية التجهيل في الثقافة والوضع الديني للقضاء على الثقافة العربية الاسلامية من اجل دمج الجزائريين في الكيان الصهيوني قتل واضطهاد المدرسين والطلبة واخرون تعرضو الى النفي من الجزائر بناء فرنسا للمدارس بأسماء فرنسيةتسببت الحرب العالمية الاولى بعد انتهائها الى خسائر كبيرة بشرية ومادية مما ادى الى ازدياد المشاعر المعادية للحرب لدى بعض الشعوب، فتداعت الدول المنتصرة في هذه الحرب لتجديد اسبابها ومعالجتها بغية منع تكرارهاقرر قادة الدول الكبرى عقد مؤتمر دولي تكون ميزته الدوام، يمنع حدوث حرب مرة آخر ى، فعقدت الهدنة وبدأت بدعوة قادة المنتصرة لمناقشة قضايا وشوؤن المستقبل وكان على رأس هؤلاء الرئيس الامريكي ويلسن الذي اقترح برنامجه المؤلف من اربعة عشر مبدأ، كأساس السلام في العالمكنتيجة لذلك عقد مؤتمر الصلح الذي كان يهدف الى تسوية الخلافات الناجمة عن الحرب، والنظر في خريطة اوربا الجديدة فدعو لضرورة انشاء منظمة دولية تساعد على انبثاق نظام الامن الجماعي تعقد في نطاقه معاهدات الصلح مع الدول المنهزمة

- لقد شارك في المؤتمر الدول الكبرى المتحالفة فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية،ايطاليا واليابان اما الدول الصغرى فقد سمح بتمثيلها مندوب او مندوبين، وحرمت المانيا وحلفائها من حضور المؤتمر، لكي يفرض عليهم الصلح، وكذا تغيب روسيا بهدف وضع حد للشيوعية، وقد ادى حرمان هذه الدول الى الانتقاض من صفته الدولية، وجعله كأداة انتقال من دول الحلفاء للدول المنهزمة
- اولى الحلفاء اهتماما خاصة بمعاهدة فرساي مع المانيا في 28 جووان 1919 لفرض اضعاف المانيا اقتصاديا وعسكريا وتحميلها مسؤولية الحرب ومخالفتها . ادراج المعاهدة لميثاق عصبة الامم، الذي اصر ويلسن على ان يكون جزاءا منها ..كما نصت هذه المعاهدة على تعديل حدود ألمانيا وفرض شروط قاسية عليها، حيث ضمنت دول الحلفاء كل الامكانيات المادية المتمثلة في التعويضات الثقيلة التي ارهقت ألمانيالقد خلفت نتائج ومعاهدات مؤتمر الصلح تحولات عميقة في اوربا ورسمت ملامح حرب اخرى وذلك من خلال ماندى به مؤتمر الصلح واصبح المؤتمر حرب يفرض منطق استعماري توسعي، بحيث ظهرت دول قومية جديدة وفرضت منطقها بإستعمال القانون الدولي الذي ضمن لها مصداقية التواجد في العديد في المناطق . ظهور تكتلات سياسية وعسكرية نظرا لتضارب المصالح المترتبة عن الحرب العالمية الأولى ، فقد ظهر تقارب بين الدول المتضررة من معاهدات مؤتمر الصلح بفعل العقوبات القاسية التي فرضت عليها (ألمانيا (او تلك التي همشت وهمش دورها في مؤتمر الصلح (ايطاليا (وقد ادت نظرتهم المتطابقة لنتائج مؤتمر الصلح الى حدوث تقارب بينهما توج بظهور محور برلين روما طوكيو 1936 . تمكن النظام النازي في المانيا من انتشال ألمانيا من واقعها المتردي والذي نتج عن عقوبات معاهدة فرساي 1919 حيث فرضت عليها تلك الظروف القاهرة الى بروز شخصية ادولف هتلر على الساحة الالمانية .

وصول هتلر الى السلطة بفضل التمتع بالحنكة وفن الخطابة الذي جعلته يصل الى الحكم لها اثر بالغ ، وتمكنت ألمانيا من التغيير وأصبحت ألمانيا تخشاها دول العالم بسببه . تعد سنة 1919 اولى سنوات السلام التى اعقبت اعظم حرب شهدتها البشرية في تاريخها وفيه عقد موتمر الصلح لأن مخاوف من الحرب قد انتهت وزالت واقامة سلام دائم وتسوية الخلافات والتي يكون وظائفها احيانا اثقل من الحرب نفسهاتعمد الحلفاء اقامته في فرنسا نظرا لدور الذ ي قامت به خلال الحرب الا ان اقامته في دول معادية يطرح كثير من التساؤلات بشأن قرارته ومستقبل السلام.

- قاوم الجزائريون الاحتلال الفرنسي بالطرق التقليدية مفتقدين لخبرة القتال بزعامة رجال الدين وكبار الاعيان .ممارسة الاحتلال مختلف السياسات الرامية للقضاء على الشخصية الجزائرية رفع الوعي الثقافي من طرف نخبة مثقفة وايضا الصحافة لها دورا في الشعبمشاركة مجموعة من الضباط بقيادة الامير خالد ليقدموها الى المؤتمر ليذكرونهم بالتضحيات التي قدمها الشعب الجزائر، خلال الحرب لكي تنتصر الحرية رد فعل فرنسا على المشاركة نخبة في مؤتمر وتخوفها فاصدرت مجموعة من قرارت من اجل اسكات الشعب الجزائري.

قائمة المراجع

الكتب :

1-آسيا تميم الشخصيات الجزائرية 100 شخصية دار المسك للنشر، الجزائر الشاطئ برج البحري، الجزائر، 2008.

2-أبو القاسم سعد الله, **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**, الجزء الثاني, الطبعة الثانية, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1998.

3-أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986.

4-أحمد توفيق المدني, **هذه هي الجزائر**, ط1, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, 1956, .

5-إسماعيل العربي, **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر, د, ت .

6-إسماعيل نوري الربيعي, **تاريخ أوروبا السياسي والمعاصر**, ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع, الأردن, 2002,.

7-بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، دار النفائس ط 2 ، بيروت، لبنان، 1984)..

8-شير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1 ، دار المعرفة الجزائر، 2006.

9-تمير ليمارولد، جرانت، **أوربا في القرنين 19و20**، تر، محمد على أبو درة، لويس اسكندر، ج2، د ط، مؤسسة سجل العرب 1978.

10- حمد محمد، **أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد، الايدولوجيا، الأزمات)**، ط1 ،2010 .

11- حمدان بن عثمان خوجة, **المرأة: ترجمة محمد العربي الزبيري**, ط2, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر, 1982.

12- رابح تركي, **التعليم القومي والشخصية الوطنية 1939_1956**, الشركة الوطنية للنشر والتويع, الجزائر, 1981.

13- رونفن بيير، **تاريخ القرن العشرين**، تر: نور الدين حاطوم، ط2 ،دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1980 .

14- زين العابدين شمس الدين نجم, **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, 2012.

15- شارل روبير أجيرون, **تاريخ الجزائر المعاصر**, ترجمة: عيسى عصفور, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1982

16- شاوش حباسي, **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830_1962**, دار هومة, الجزائر, 1998.

17- صالح فركوس, **الملخص في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين (814 ق م , 1962م)**, دار العلوم للنشر والتوزيع, عنابة, الجزائر, 2002.

18- صلاح العقاد, المغرب العربي **دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر الجزائر**, تونس, المغرب الأقصى, مكتبة الأنكلوا المصرية, القاهرة, د ت,.

19- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936، ج1، (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984).

20- عبد العزيز شرف, **المقاومة في الأدب الجزائري المعاصر**, ط1, دار الجيل, بيروت, ,1999.

21- عبد العزيز نوار سليمان، عبد المجيد نعنعي، **أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دط، دت.

22- عبد العظيم رمضان, **تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الى الحرب الباردة**, }2, الهيئة المصرية العامة, د, م, د, ت, .

23- عبد القادر بجاوي وآخرون: **تاريخ العالم الحديث والمعاصر 1870-1939**، د ط، الديوان الوطني للمطبوعات، 2004, .

24- عبد القادر حلوش, **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1870_1914**, شركة الأمة للطباعة والنشر, الجزائر, 1999.

25- عبد الكريم بوصفصاف, **الفكر العربي الحديث محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا**, دار الهدى الجزائر.

26- عمار بوحوش, **التاريخ السياسي للجزائر من بداية لغاية 1962**, الطبعة الأولى, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1997, .

27- عمر عبد العزيز عمر, **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر** (**1815_1919**), د, ط, دار المعرفة الجامعية, د, م, 2000.

28- غي بوفيلي, **النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880_1962**, ترجمة: جاح مسعود وآخرون, دار القصبة للنشر, الجزائر, 2007.

29- فراس البيطار, **الموسوعة السياسية العسكرية**, دار أسامة للنشر والتوزيع, عمان, د, ت.

30- فرحات عباس, ليل الاستعمار, **حرب الجزائر وثورتها**, ترجمة: أبو بكر رحال, مطبعة فضالة, المحمدية, المغرب, د, ت .

31- كارل بروكلمان, **تاريخ الشعوب الاسلامية**, ترجمة: نية أمين فارس ومنير البعلبكي, ط5, دار العلم للملايين, بيروت, لبنان, 1968.

32- لوسات فلنزي, **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790_1830**, ترجمة: حمدي الساحلي, سراس للنشر والتوزيع, تونس, 1994.

33- محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939: تر: محمد بن البار، دار الأمة، 2011).

34- محمد الأمين بلغيث, **الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي الى المؤتمر**, دار كتاب الغد, الجزائر, 2007.

35- محمد قاسم، أحمد نجيب هاشم، **التاريخ الحديث والمعاصر**، د ط، دار المعارف، مصر، د ت.

36- مفيد الزيدي **موسوعة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأول (1789-1914،)** ج3 ،ط3 ،دار أسامة للنشر، الاردن، عمان، 2009 ،.

37- ناهد إبراهيم الدسوقي, **دراسات في تاريخ الجزائر**, منشأة المعارف بالإسكندرية, مصر, 2001.

38- نوار عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعي، **أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، د ط، د ت.

39- نيل م. هايمان, **الحرب العالمية الأولى**, ط1, تر: حسن عويضة, هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة, أبو ظبي, د, ت.

المقالات والمجلات:

1- أندري بريان وآخرون, **الجزائر بين الماضي والحاضر**, ترجمة: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1984,.

2- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014).

3- عبد المجيد خلوف, **"الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة"**, مجلة الجيش, العدد165, الجزائر, ديسمبر 1975.

4- عطا الله الجمل شوقي، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب**، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007 .

5- الفرحي ميلاد، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (من النهضة إلى الحرب العالمية الثانية)**، ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا1955.

6- محمد شرقي: "**المجتمع الجزائري في تصور فرانز فانون (1953_1961)**, القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية (1954_1978). ج2, مشروع المجتمع الجزائري في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة, منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية, جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, مارس 2008,.

المذكرات والاطروحات:

-1حكيم ابن الشيخ،دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين(1912-1936) ،أطروحة ماجستير بإشراف الدكتورة مسعودة يحياوي ،جامعة الجزائر،كليةالعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ،الموسم الجامعي، 2001-2002.

-2الجمعي خمري, حركةالشبان الجزائريين والتونسيين (1900_1930), دراسة تاريخية وسياسية مقارنة, أطروحة دكتوراه, قسم التاريخ, جامعة منتوري, قسنطينة, 2002.

-3سعيدبحيرة, فكرة الآمة التونسية،مدلولها وتجلياتها(1919 - 1939)،رسالة مقدمة لنيل شهادةالدكتوراه،كليةالعلوم الإنسانيةوالاجتماعية بتونس،قسم التاريخ،تحت إشراف خليفة الشاطر،الموسم الجامعي : 1998-1999.

-4محمدشبوب الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)،دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية،مذكرة لنيل شهادة الدكتور اه في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ وعلم الآثار،جامعةوهران، 2015.

-5عز الدي نمعزة, فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية, ومرحلة الاستقلال(1889_ 1985) _, مذكرة ماجستير كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعةمنتوري قسنطينة, قسمالتاريخ, 2005.,

6-عبدالمجيدبنعدة, مظاهرالإصلاحالدينيوالاجتماعي, (رسالةماجستير), كليةالأدابوالعلومالإنسانية, قسمالتاريخ, جامعةالجزائر, 1993

المطبوعات الجامعية :

1-بوشيخي شيخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2-ابو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر د ب، الجزائر، طبعة خاصة ج، الثاني، 2007.

3-عبد الحميد زوزو، **تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914_1945** محاضرات ونصوص, (د, ط), دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر, د, .

4-جلال يحي, **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر**, ج3, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, د, ت.

5-يحي جلال،التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولى الفترة المعاصرة،ج3 ،دط،المكتب الجامعي الحديث،دت.

6-يحي بوعزيز, سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية (1830_1954), ديوانالمطبوعاتالجامعية, الجزائر, 1985.

المراجع بالفرنسية :

1- Charles Robert AGERON, "Une Politique Algérienne libérale Sous La Troisième République (1912-1919)",

Revue d'histoire moderne et contemporaine,T,VI,Avril-Juin,1959.

2- Gilbert Meynier et Ahmed, Koulakssis L'Émir Khaled, premier za'îm ?,, L'Harmattan, Paris ,1987.

الملاحق

الملحق رقم (02) خريطة أوروبا ما بين الحربين.

أوربا بين الحربين

الملحق رقم (03): نسخة من معاهدة فرساي.

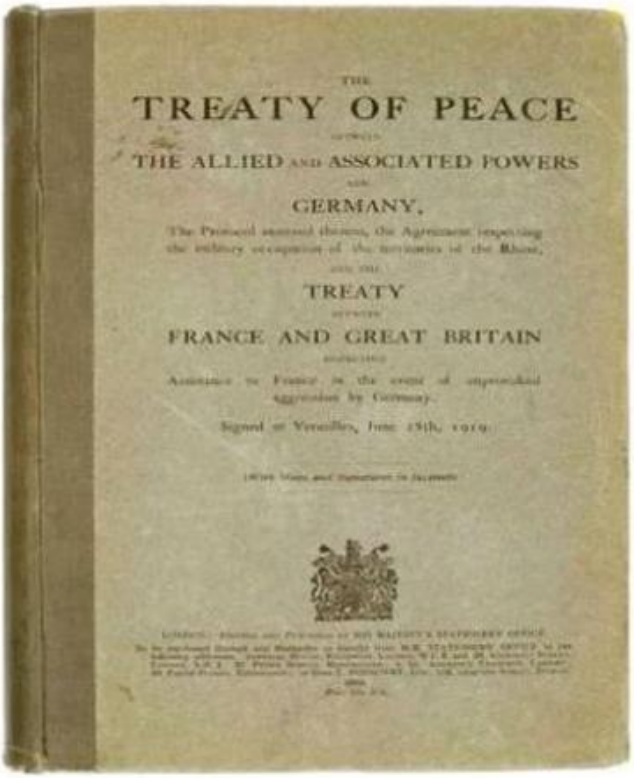

متاح على الرابط : https: //ar.Wikipedia.org تمت زيارته على الساعة :15:30 ، بتاريخ :2018/05/07 .

الملحق رقم (03): نسخة من معاهدة فرساي.

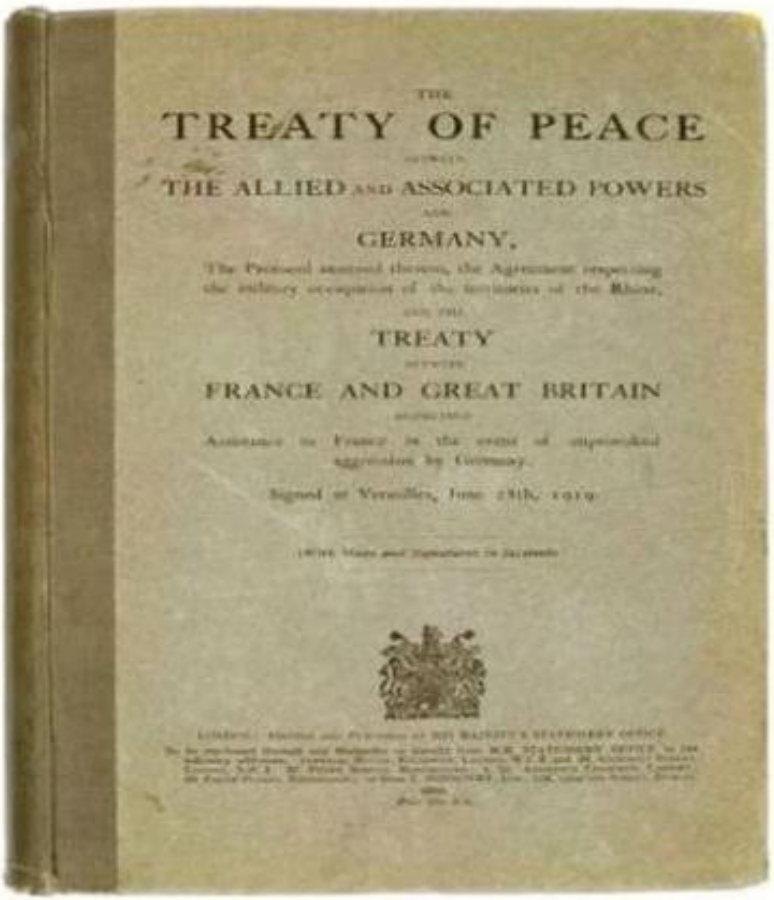
THE
TREATY OF PEACE
BETWEEN
THE ALLIED AND ASSOCIATED POWERS
AND
GERMANY,
The Protocol annexed thereto, the Agreement respecting the military occupation of the territories of the Rhine,
AND THE
TREATY
BETWEEN
FRANCE AND GREAT BRITAIN
PROVIDING FOR
Assistance to France in the event of unprovoked aggression by Germany.
Signed at Versailles, June 28th, 1919.
With Maps and Signatures in facsimile.

متاح على الرابط : https: //ar.Wikipedia.org تمت زيارته على الساعة :15:30 ، بتاريخ :2018/05/07 .

ملحق رقم 01:

ملحق رقم 02:

مبادئ ولسن الأربع عشر

1-تقوم العلاقات الدولية على مواثيق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية

2-تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافا لذلك.

3-إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.

4-تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.

5-وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها.

6-الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب.

7-الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها.

8-الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب.

9-إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.

10_ منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.

11_ الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذا إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية.

12_ ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي.

13_ بعث الدول البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطائها منفذا إلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دوليا.

14_ إنشاء عصبة الأمم وتحرير حزب شيوعي مختار

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
المقدمة	أ-ث
الفصل الأول: أوضاع الجزائر قبل مؤتمر الصلح	
تمهيد	6
المبحث الاول: الوضع السياسي ،الإقتصادي والإجتماعي	7
المطلب الأول: الوضع السياسي	7
المطلب الثاني: الوضع الإقتصادي	12
المطلب الثالث: الوضع الإجتماعي	20
المبحث الثاني: الوضع الثقافي والديني	25
المطلب الأول : الوضع الثقافي	25
المطلب الثاني : الوضع الديني	28
الفصل الثاني: ظروف وأسباب انعقاد مؤتمر الصلح	
تمهيد	30
المبحث الاول: انعقاد مؤتمر الصلح	31
المطلب الأول: مساعي مؤتمر الصلح	31
المطلب الثاني: صعوبات مؤتمر الصلح	34
المطلب الثالث: ظروف انعقاد مؤتمر الصلح	35
المبحث الثاني: نتائج ومعاهدات مؤتمر الصلح	39
المطلب الأول: المعاهدات الناتجة عن مؤتمر الصلح	39

المطلب الثاني: نتائج مؤتمر الصلح	47
الفصل الثالث : تاثير مؤتمر الصلح على الجزائريين	
تمهيد	49
المبحث الأول: المشاركات في مؤتمر الصلح	50
المطلب الأول: تشكيل الوفد الجزائري	50
المطلب الثاني: تقديم العريضة	52
المطلب الثالث: نتائج العريضة	55
المبحث الثاني: أثر مؤتمر الصلح على فرنسا	58
المطلب الأول: ردة فعل فرنسا على مشاركة الجزائر في مؤتمر الصلح	58
المطلب الثاني: نتائج مؤتمر الصلح على فرنسا	60
المبحث الثالث: ردة فعل الأمير خالد	62
المطلب الأول: نشأة الأمير خالد	62
المطلب الثاني: تعليمه وتكوينه العسكري	66
المطلب الثالث: بداية العمل السياسي للأمير خالد	69
الخاتمة	72
قائمة المراجع والمصادر	77
الفهرس	86

. ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى الكشف عن تداعيات مؤتمر الصومام حيث حرصت فرنسا على التحكم بمصير الشعب الجزائري والهيمنة على الميزانية الدولة الجزائرية فقد استعملت السلطات الاستعمارية كل الاساليب الدينية من اجل الاستحواذ على المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية كما اعتمدت على سياسية التجهيل للقضاء على الثقافة العربية الاسلامية فقد قرر قادة الدول الكبرى عقد مؤتمر دولي تكون ميزته الهدنة والصلح و انبثاق نظام الأمن الجماعي وتعقد فيه معاهدات الصلح مع الدول المنهزمة ،حيث سنرى كيف كانت نتائج مؤتمر الصلح وموقف فرنسا ورد فعلها منه.

Study Summary:

The study aimed to reveal the repercussions of the Somma Conference, where France was keen to control the fate of the Algerian people and dominate the Algerian state budget, the colonial authorities used all religious methods in order to acquire economic and social institutions and also relied on the policy of ignorance to eliminate the Arab-Islamic culture, the leaders of the major countries decided to hold an international conference whose advantage would be truce and reconciliation and the emergence of a collective security system in which peace treaties were held with the defeated countries, where we will see how the results of the conference were Peace and France's position and reaction to it.